

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٦٥

الخميس، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيدة جاتشكا (ألبانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب
أيرلندا السيدة بيرن ناسون
البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
الصين السيد داي بنغ
غابون السيد بيانغ
غانا السيد أغيمان
فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
كينيا السيدة تورويتيتش
المكسيك السيد دي لافوينتي راميرس
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربارا وودورد
النرويج السيدة هايمرباك
الهند السيد راغوتاهالي
الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين
الاتحاد الأوروبي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-38546 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أعطي الكلمة للسيد بوريل.

السيد بوريل (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم، وعلى العمل العظيم الذي تقوم به ألبانيا في الأمم المتحدة وبوصفها عضوا مستقبليا في الاتحاد الأوروبي. ويؤسفني كثيرا أنني لا أستطيع حضور جلسات مجلس الأمن شخصيا. وكنت قد خططت للسفر إلى نيويورك لحضور اجتماع اليوم، لكن الجائحة لم تنته بعد. وقد أظهرت الفحوص في الأردن قبل أسبوعين أنني كنت مصابا بمرض كوفيد-١٩، وقد أظهر الفحص أنني مصاب به مرة أخرى، لذلك اضطررت إلى إلغاء الرحلة. ومع ذلك، لدينا فرصة هنا للقيام بتبادل الآراء عبر رابط الفيديو. وأشكر الجميع على الاهتمام.

إننا نجتمع بالتأكيد في فترة منعطف تاريخي. ونحن جميعا ندرك ذلك تماما. وقد أنشئت الأمم المتحدة قبل ٧٦ عاما لإنقاذ البشرية من ويلات الحرب وبناء نظام للتعاون العالمي يصون التساوي في السيادة بين جميع البشر ويحمي حقوق الدول والشعوب على حد سواء. وتدرجيا، تطورت الأمم المتحدة لتصبح نظاما كاملا من القواعد والمعايير والمنظمات، يتعامل مع مجموعة كاملة من العلاقات الدولية. وقد كانت الأمم المتحدة دائما تجسيدا للفكرة الأكبر المتمثلة في أننا

نتشاطر كوكبا واحدا ونحتاج إلى الحوكمة العالمية للعيش معا بشكل سلمي ومستدام، واستمرت في أداء دورها حتى في أسوأ اللحظات. وفي ذروة الحرب الباردة، استمرت الأمم المتحدة في العمل. وحجر الأساس لكل ذلك هو احترام سيادة القانون الدولي. وهو حجر الأساس لمنظومة الأمم المتحدة. وقد التزمت جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو توجهها السياسي، باحترام القانون الدولي والمبادئ الأساسية، وأولا وقبل كل شيء بالامتناع عن استعمال القوة في العلاقات الدولية.

ويدعي الاتحاد الأوروبي، وأعتقد أنه على حق، أن تعددية الأطراف موجودة في حمضه النووي وهي صفة متأصلة فيه. فنحن نتبع النهج المتعدد الأطراف بطبيعتنا. ومن أعمق قناعاتنا أننا بحاجة إلى قواعد متفق عليها، وليس قواعد مفروضة، لترويض انفعالات الدول وتوفير المنافع العامة وضمان المنافسة المشروعة بين الأطراف الاقتصادية الفاعلة، وكفالة وجود تعاون عالمي حتى بين الدول ذات الأيديولوجيات المختلفة. وحتى عندما تختلف أفكارنا حول تنظيم مجتمعاتنا، نحتاج إلى التعاون. وعلى الرغم من أنه من الأسهل بالتأكيد التعاون مع الأصدقاء والأشخاص ذوي التفكير المماثل، إلا أنه لا يزال من الضروري التعاون مع البلدان التي ليست صديقة أو ذات عقلية مماثلة. فنحن بحاجة إلى التعاون على الرغم من اختلافاتنا.

وقد كنا دائما مؤيدين أقوياء للأمم المتحدة، نستثمر فيها سياسيا وماليا، وهو أمر مهم. نحن ندفع ما علينا من مستحقات بالكامل وفي الوقت المحدد. وندعم مبادرات الأمم المتحدة الرئيسية مثل أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ونعمل في مجال حقوق الإنسان. ونحن نتعاون تعاوننا وثيقا هنا في نيويورك وفي الميدان في عدد من المجالات، بدءا بعمليات إدارة الأزمات. كما يعمل الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة بوصفها أهم شريك له. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحقيقة المرة هي أن النظام المتعدد الأطراف يتعرض اليوم لضغوط لم يسبق لها مثيل. كما تزداد الاتجاهات والتحديات العالمية الكبرى التي يتعين علينا التعاون فيها على نطاق عالمي سوءا، بينما لا يتناسب العرض والطلب على تعددية الأطراف. ويزداد الطلب على اتباع نهج إزاء المشاكل العالمية يستند إلى تعددية الأطراف. ولكن

عليهم مباشرة. ولكن هذا ليس صحيحا لأن الجميع يتأثرون بها، ولأنه لا توجد أماكن بعيدة في عالمنا المعولم هذا، وبالتالي فإن كل الأحداث قريبة من الجميع بحيث تؤثر أي حرب أو أزمة أمنية كبرى في منطقة ما على الجميع في كل مكان. ومن المستحيل أيضا التجزئة والبحث عن أجزاء صغيرة معزولة أو الاعتقاد بأن التوترات الأمنية لن تؤثر على الاقتصاد، لأن ذلك ما نشهده بالفعل. ويتأثر الاقتصاد بشدة بارتفاع الأسعار والنقص في إمدادات الطاقة والغذاء. وسوف يؤدي ذلك إلى التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. ونواجه حاليا أزمة اقتصادية عالمية كبيرة. ويمكننا أن نرى ذلك من خلال موجات الصدمة التي تبعثها الحرب ضد أوكرانيا حول العالم. فهي تؤدي إلى تفاقم التوترات السابقة حول الغذاء والطاقة منذ ما قبل الحرب. ولكن ذلك يؤدي الآن إلى تفاقم الوضع ويهدد بالإخلال بالتوازنات العالمية وفقدان المكاسب السابقة في مكافحة الجوع، على سبيل المثال.

إننا في الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لإنقاذ أوكرانيا اقتصاديا وقادرين من الناحية العسكرية على الدفاع عن شعبها وسلامتها الإقليمية وديمقراطيتها. وأعتنم هذه الفرصة لأدعو جميع الأعضاء في الجماعة الأوروبية، سواء كان كبيرا كان أم صغيرا، إلى مساعدة أوكرانيا بأن يحذو حذونا.

وأعتقد أنه لا يمكن لأحد أن يظل محايدا في مواجهة هذا العدوان. فماذا يعني الحياد في هذه الحالة؟ أن تكون محايدا يعني أن تكون إلى جانب العدوان. ولا يمكن لأحد أن يعيش بأمان في عالم يتم فيه تطبيع الاستخدام غير المشروع للقوة أو التسامح معه.

مرة أخرى، ترسل هذه الحرب آثارا مضاعفة في جميع أنحاء العالم. وتؤدي هذه العوامل إلى تفاقم أزمة غذائية موجودة سلفا بسبب تناقص الغلة نتيجة لتغير المناخ قبل الحرب. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي قد تضاعف من ١٣٥ مليون شخص قبل الجائحة إلى ٢٧٦ مليون شخص في بداية عام ٢٠٢٢. بعد ذلك مباشرة، ومع بداية الحرب، ارتفع هذا العدد الآن إلى ٣٢٣ مليون شخص. وبالتالي فقدنا جميع

العرض لا يتناسب مع ذلك لأن سرعة التعاون ونطاقه لا يرقيان إلى المستوى المطلوب لإدارة المشاعات العالمية. وأكثرها رواجاً تغير المناخ وتلته مؤخرا مكافحة الأوبئة. إن تغير المناخ واللقاحات والثورة الرقمية مشاعات عالمية تتطلب نهجا قائما على التعددية. وفي كل من الحالات التي ذكرتها، يلاحظ تقدم العلم والتكنولوجيا بينما يتلاشى دور الدبلوماسية ووضع القواعد أو أنهما ليسا كافيين.

ولهذا السبب نشهد زيادة في المنافسة السياسية على السلطة، حيث عادت بالفعل المنافسة بين سياسات القوة. كما شهدنا في السنوات الأخيرة المزيد من انعدام الثقة والمنافسة على تسجيل النقاط، مع زيادة التصويت في الأمم المتحدة. وإن لذلك ثمنه الذي تجلى في المشاكل التي لم تحل وتفاقم الحروب والنزاعات في حين أصبح الناس تحت رحمة الأحداث.

وعندما اجتمعنا في العام الماضي (انظر S/PV.8792) تكلمت عن العجز في تعددية الأطراف - أي عدم تناسب العرض والطلب، ولم تزد هذه الحالة إلا سوءا منذ ذلك الحين.

لقد عهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين، لذلك، فإن الجلوس في مجلس الأمن مسؤولية جسيمة لأن العالم بحاجة إلى أن يكون المجلس قادرا على اتخاذ القرارات وحماية الناس الذين تعتمد حياتهم - ونحن نتحدث عن حياة الناس - على ذلك.

من المؤسف أن أقول أن حرب روسيا ضد أوكرانيا قد أتت على رأس هذه المشاكل الهيكلية وأدت إلى تفاقمها وتهدد الآن بظهور مشكلة جديدة: الجوع. لقد خلفت الحرب عشرات الآلاف من القتلى وأكثر من ٥ ملايين لاجئ ومشرّد أوكراني ما جعل أوروبا تواجه حاليا أزمة لاجئين تعتبر الأسرع سوءا ونطاقا منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن رحى الحرب تدور على الأراضي الأوروبية، بيد أنها ليست حربا أوروبية، بل إنها هجوم على الأسس التي تقوم عليها الأمم المتحدة ومجلس الأمن من جانب عضو دائم في المجلس، مما يعطي شعورا لدى البعض بأن هذا يحدث بطريقة أخرى ولا يؤثر

والى أن يحين ذلك الوقت، سيتعين علينا التصدي للعواقب العالمية لهذه الحرب. وفي ذلك الصدد، نؤكد للمجلس دعمنا. وستظل أوروبا إلى جانب شركائها. ونؤيد دور الأمم المتحدة، ولا سيما فريق الاستجابة للآزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل. وقدّمنا بالفعل مزيداً من الدعم دعمنا لبعض أكثر المناطق تضرراً. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه - ما درجنا على أن نسميه "فريق أوروبا" - بتقديم بليون يورو لمنطقتي الساحل وبحيرة تشاد وأكثر من ٦٠٠ مليون يورو للقرن الأفريقي. كما أنشأنا مرفقاً غذائياً بقيمة ٢٢٥ مليون يورو لمساعدة شركائنا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأودّ أن أضيف كلمة عن الجزاءات وأن أرد مباشرة على المعلومات الروسية المضللة. ليست جزاءاتنا هي السبب في نقص الغذاء. فهي لا تستهدف سوى قدرة الكرملين على تمويل العدوان العسكري - وليس ممارسة التجارة المشروعة. ولا تحظر جزاءاتنا استيراد ونقل السلع الزراعية والمواد الغذائية والأسمدة الروسية، أو دفع ثمن هذه الصادرات الروسية. وعلاوة على ذلك، فإن جزاءاتنا المالية لا تنطبق إلا على أراضي الاتحاد الأوروبي. إننا نعارض العقوبات ٦٦ الثانوية ضد أي شخص من حيث المبدأ والقانون. وبالتالي، فإن تدابيرنا لا تؤثر على قدرة البلدان الثالثة على الشراء من روسيا إذا رغبت في ذلك.

وأجري مناقشات مع الأمين العام غونيريش ووكيل الأمين العام غريفيث والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية غرينسبان بشأن الجهود الرامية إلى رفع الحصار الذي يحول دون تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود، ونرصد الصعوبات التي يمكن منعها فيما يتعلق بتصدير الأغذية والأسمدة من روسيا.

ودعماً لجهود الأمم المتحدة، نحن على استعداد للنظر في احتمال سوء تفسير جزاءاتنا والذي يمكن أن يؤدي إلى الإفراط في الامتثال أو تجنب التعامل مع السوق من جانب بعض الجهات الفاعلة في المجالين المالي والتجاري. ونحن على استعداد لتقديم مزيد من الإيضاحات للجهات الفاعلة الاقتصادية بشأن ما هو مستهدف وما هو غير مستهدف في جزاءاتنا. ونحن على استعداد للعمل مع جميع

المكاسب التي حققناها في مكافحة الجوع وما زلنا نتخلف عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لذلك يجب أن أحث جميع أعضاء المجلس على المساعدة على إنهاء الحرب واستعادة سيادة أوكرانيا وضمان احتواء التداعيات العالمية، ولا سيما أزمة الغذاء المتزايدة التي تؤثر على الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وسوف يتصور هؤولاء جوعاً بسبب عدم إمكانية وصول أكثر من ٢٠ مليون طن من الحبوب الأوكرانية الآن إلى الأسواق العالمية بسبب الحصار المفروض عليها. وهذا يعادل حمولة ٣٠٠ سفينة ضخمة يجب أن ترسو في الموانئ في جميع أنحاء العالم. وإذا لم تُنقل ملايين الأطنان من القمح هذه فسوف يعاني الناس من الجوع. وبدلاً من المساهمة في تصدير ملايين الأطنان هذه، تواصل روسيا قصف موانئ أوكرانيا، وقصف مخازن القمح علاوة على قصف البنية التحتية والأراضي الزراعية.

وبعد أن تحدث الرئيس بوتين مباشرة مع رئيس الاتحاد الأفريقي الذي ذهب لمقابلته للتعبير عن المخاوف الأفريقية بشأن ما يحدث، قصفت القوات الروسية ثاني أكبر صومعة حبوب في أوكرانيا، في مدينة ميكولايف. وفي الوقت نفسه ادعت روسيا بأن العقوبات الأوروبية هي التي تمنع تصدير القمح الأوكراني والروسي. ولكن ما يحدث غني عن البيان لأننا ليس من يقصف مخازن الحبوب ولأننا ليس من يمنع التصدير بواسطة سفننا.

ونؤيد تأييداً تاماً جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تمكين أوكرانيا من إعادة فتح موانئها واستئناف عمليات نقل الحبوب إلى العالم. ويجب أن يكون ذلك أولوية قصوى للمجتمع الدولي. وأسهل الطرق لتحقيق ذلك أن توقف روسيا عدوانها وأن تسحب قواتها من جميع الأراضي الأوكرانية، وأن تعمل أخيراً مع الأمم المتحدة وغيرها لإعادة فتح البحر الأسود. إن روسيا وحدها هي القادرة على القيام بذلك. وسوف تؤدي المخاطر العسكرية التي تتعرض لها الملاحة التجارية في المنطقة حتماً إلى ارتفاع تكلفة التأمين والنقل. وهذا ما يشعل الأزمة الحالية بسبب الزيادات الحتمية في الأسعار. ونكرر مرة أخرى أنها ليست عواقب للجزاءات الأوروبية.

وإذ أنتقل إلى بقية العالم، أود أن أدلي ببعض التعليقات السريعة بشأن أزمات إقليمية محددة للاتحاد الأوروبي مصلحة كبيرة فيما يتعلق بها ونعمل بشأنها عن كثب مع الأمم المتحدة:

في سورية، لا يمكننا أن ننسى الشعب السوري بعد ١١ عاماً من الأزمة. وما زلنا ندعم المبعوث الخاص بيدرسن. ونحن بحاجة إلى حل حتى يمكن للمعونة الإنسانية العابرة للحدود أن تستمر في التدفق. وهذا أمر ضروري للغاية لأن الملايين من الناس يعتمدون عليها. وفي مؤتمر بروكسل الأخير بشأن سورية، تعهدنا بتقديم ٤,٨ بليون يورو لعام ٢٠٢٢، وهو ما يمثل ٧٥ في المائة من إجمالي المبلغ الذي تم التعهد به لدعم الشعب السوري.

وبالنسبة لإيران، فإنني المنسق لأن الأمم المتحدة اختارت سلفي لتولي ذلك الدور، وورثت أنا عنه ذلك المنصب. وأنا مسؤول عن تنسيق الاتصالات بين أطراف خطة العمل الشاملة المشتركة من أجل محاولة ترتيب العودة إلى الوفاء بالخطة وضمها. ولا بد لي من القول إن العناصر والشروط الأساسية للقيام بذلك معروفة ومطروحة على الطاولة. غير أن وقت اتخاذ القرار قد حان الآن. ولا يمكننا الاستمرار في مناقشة القضايا الجانبية التي ليست في صميم الاتفاق النووي إلى ما لا نهاية.

وفي منطقة الساحل، باتت الاتجاهات مقلقة للغاية. وسنبقى مهتمين بالمنطقة، في عملياتنا، حيث نعمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ولكننا بحاجة إلى التزامات من الشركاء المحليين، سواء فيما يتعلق بالحالة الأمنية في الميدان أو بحالة الحوكمة الديمقراطية، لأننا موجودون أيضاً لتقديم الدعم في ذلك المسعى.

أنتقل الآن إلى أفغانستان، التي كانت قبل عام واحد تحتل العناوين الرئيسية في جميع الصحف في أنحاء العالم، ولم يكن في وسعنا سوى أن نراقب ما كان يحدث هناك. وأفغانستان اليوم منسية إلى حد ما، ولكن ليس من جانبنا. إننا سنواصل دعم الشعب الأفغاني. وأرحب بالولاية الجديدة، ولكن من الواضح أن حالة حقوق الإنسان

الشركاء في ذلك الصدد. ونحن بحاجة إلى العمل معاً من أجل منع هذه الآثار المحتملة.

وحتى مع عودة الحرب إلى أوروبا، فإنها لم تتوقف في أي مكان آخر. ولهذا السبب، يواصل الاتحاد الأوروبي المساعدة على منع نشوب النزاعات والأزمات في جميع أنحاء العالم وحلها. ولدينا ٤٠٠٠ من الرجال والنساء المنتشرين في ١٨ بعثة وعملية لإدارة الأزمات في ثلاث قارات، ونعمل دائماً بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

وأود أن أشير بشكل خاص إلى عملياتنا في البحر الأبيض المتوسط وقبالة السواحل الصومالية وفي البوسنة والهرسك.

ففي البحر الأبيض المتوسط، تؤدي العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط عملية إيريني دوراً فريداً في تنفيذ حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة ومنع صادرات النفط غير المشروعة من ليبيا. وما فتئت عملية أتلانتا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي تساعد بنجاح في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال منذ عام ٢٠٠٨، وهي تتصدى الآن أيضاً لغير ذلك من أشكال الاتجار غير المشروع، بما في ذلك المخدرات. وخلال الفترة ما بين آذار/مارس ونيسان/أبريل وحدها، ضبطت العملية ١٠ أطنان من المخدرات. وتدعم عملية أثلثا لحفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي السلطات في البوسنة والهرسك في الحفاظ على بيئة سليمة وأمنة في سياق سياسي صعب للغاية ويزداد سوءاً.

وفضلاً عن إدارة الأزمات وعمليات السلام، يقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إسهامات كبيرة في عمل الأمم المتحدة بشأن الوساطة وبناء السلام والعمليات الانتقالية. وعلى سبيل المثال، في الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، ضاعفنا مساهمتنا في صندوق بناء السلام ثلاث مرات.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على الطابع الاستراتيجي للتعاون بشأن السلام والأمن بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. فنحن نعمل معاً لتقديم أشكال مصممة خصيصاً من الدعم للتدريب وبناء القدرات والمعدات لأننا نريد أن نضع مبدأنا المتمثل في إيجاد "حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية" موضع التنفيذ.

وفي المرة السابقة التي اجتمعنا فيها بشأن هذه المسألة، أشار السيد بوريل فونتيليس عن حق في هذه القاعة إلى ما يلي:

“... نحتاج إلى أن يتخذ مجلس الأمن القرارات اللازمة... أما التقاعس عن العمل، فيسكون ثمنه عدم حل النزاعات، وعدم إيصال المساعدات الإنسانية، وخسائر في الأرواح.” (SPV.8699، صفحة ٣).

وللأسف، يجب أن أقول إن هذا لا يزال حقيقة وضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى في الوقت الحاضر.

وفي هذا العام، تعرض الأمن الأوروبي للتهديد، وواجه النظام الدولي القائم على القواعد تحدياً خطيراً بسبب العدوان العسكري الروسي على بلد مجاور، وهو أوكرانيا. لقد دخلت الحرب التي بدأت دون سابق استقزاز وبلا مبرر شهرها الرابع، ولا يقتصر الشعور بعواقبها في أوكرانيا، التي شهدت فقدان آلاف الأرواح والدمار الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية وملايين اللاجئين، بل أثرت أيضاً تأثيراً خطيراً على التجارة العالمية وتسببت في ارتفاع حاد في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

وبينما لا يزال العدوان يعرض للخطر حياة الأوروبيين وأمنهم المادي، فإنه يشكل أيضاً تحدياً لقيم الحرية والديمقراطية والعدالة التي تجمع الأوروبيين. فهؤلاء اللاجئين البالغ عددهم ٦,٨ مليون لاجئ الذين عبروا الحدود الدولية ليسوا سائحين يبحثون عن أماكن لاكتشافها، فمعظمهم نساء وأطفال اقتلعوا بوحشية من منازلهم، ويسعون للعثور على مأوى. ونشيد بسخاء وكرم الضيافة من البلدان المجاورة وغيرها من البلدان التي فتحت بيوتها وقلوبها للأوكرانيين الفارين من حرب لم يختاروها. ويقوم بلدي، ألبانيا، بدوره المتواضع في استضافتهم ودعمهم.

وهذه الموجة غير المسبوقة من اللاجئين، التي لم تشهدها القارة منذ الحرب العالمية الثانية، شكلت تحدياً خطيراً لأوروبا، لكنها لم تؤثر على وحدتها. بل على العكس من ذلك، فقد عززت قيمها ومبادئها الراسخة منذ أمد بعيد من خلال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتضامن.

تزداد سوءاً، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات. فلم تفِ حركة طالبان بأي من التزاماتها. والآن، نرى الحالة البائسة للفتيات اللاتي يُمنعن من الذهاب إلى المدرسة - وهو حقهن الأساسي في التعليم. ونحن بحاجة إلى ضغط دولي متواصل على طالبان لإعادة فتح التعليم بالكامل أمام جميع الفتيات والنساء. ومن المروّع أن نواصل مناقشة هذه الحقوق الأساسية، ولكننا نفعل ذلك لأنها لا تُحترم.

وهناك العديد من الأزمات الأخرى التي يمكنني ذكرها، مثل ميانمار واليمن وفنزويلا وغيرها، ولكنني سأكتفي بهذا القدر حرصاً على الوقت. وأنا واثق بأننا سنجري مناقشة مثيرة للاهتمام. وأردت أن أكون صريحاً وصادقاً وأن أطرح على الطاولة المسائل التي تستحق حقاً اهتمام المجلس. وأتطلع إلى أي تعليق وجميع التعليقات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بوريل فونتيليس على إحاطته.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية في ألبانيا.

أود أن أشكر الممثل السامي بوريل فونتيليس على منظوره المتعمق للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وإن مشاركته في هذه الجلسة، حتى عبر التداول عن بعد بالفيديو، دليل على أهمية هذه المسألة.

لقد تطور التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، تطوراً كبيراً على مر السنين. وقد تعزز وتوسع نطاقه. ويُقوّي ذلك التعاون تعددية الأطراف القائمة على القواعد، والتي يتمثل جوهرها في احترام القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ونشيد بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تضافر جهودهما وتعاونهما بطرق مختلفة، وخاصة في تنفيذ بعثات حفظ السلام وعمليات وولايات بناء السلام. وهذه الشراكة ضرورية للتصدي للنطاق المتزايد للتحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين وتعقيدها.

ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لدول غرب البلقان الست. وجميعها تشارك، في مراحل مختلفة، فيما نسميه عادة مسار آفاق التعاون الأوروبي الأطلسي. وقد اتخذنا ذلك الخيار مدركين أننا، باتباعنا ذلك المسار، نستثمر في مستقبل من شأنه أن يجلب لنا تنمية معززة وأمنًا متزايدًا ومؤسسات أقوى تكون مسؤولة أمام مواطنيها. وهذه هي قيمة توسيع الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي جلبته الأحداث في أوروبا مرة أخرى عن حق ولسبب وجيه إلى دائرة الضوء.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر ما نشاطه في تيرانا وبروكسل ولأشكر المفوضية الأوروبية على تعاونها الوثيق المستمر والمعزز باستمرار، بما في ذلك من خلال نهج واقعي وموضوعي ومحدد زمنياً ودعم توسيع الاتحاد الأوروبي. وكان ذلك دائماً طريقاً واضحاً ذي اتجاهين، يفي فيه الطرفان بما يتفق مع التزاماتهما. ويسعدنا أن نتمكن من القول إننا قمنا بدورنا ومستعدون للفصل التالي في عملية ينبغي أن تتقدم بفضل ثقلها السياسي القيم والتي تشكل استثماراً لا رجعة فيه في الاستقرار والأمن ومستقبل مشترك وآمن ومأمون. وأشكر الممثل السامي بوريل فونتيليس على وضوحه المستمر في ذلك الصدد.

وبالمثل، نتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يعجل بجهوده في تيسير الحوار بين صربيا وكوسوفو، الذي ينبغي أن يؤدي إلى الاعتراف المتبادل. لقد حان الوقت للبحث عن نتائج ملموسة ومنجزات متوخاة دائمة. وكلما أسرعنا في إغلاق هذا الفصل نهائياً بموجب اتفاق، كلما كان ذلك أفضل للجميع، بغض النظر عن هويتهم الإثنية أو الأيديولوجية. لقد أثبت الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة ثمار السلام لمواطنيه البالغ عددهم ٥٥٠ مليون نسمة. ونحن نعتز بذلك ونود أن يمتد إلى غرب البلقان أيضاً.

واسمحوا لي أن أختتم ببياني بالتأكيد مجدداً على رأينا، تماماً مثل أولئك الذين يعيشون معنا في أوروبا، بأن الأمم المتحدة - ومن خلالها العالم - تحتاج إلى المزيد من الاتحاد الأوروبي وإلى عمله القوي المتعدد الأوجه في جميع المجالات الهامة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال زيادة وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما تؤيده ألبانيا تأييداً كاملاً.

وأدت الحرب في أوكرانيا إلى قطع سلاسل التوريد الرئيسية وأضافت تكاليف متزايدة لنقل المنتجات في جميع أنحاء العالم. وكما هو الحال دائماً، يتم نقل هذه التكاليف إلى المستهلكين. إن إبقاء التجارة مفتوحة للأغذية والوقود والأسمدة أمر بالغ الأهمية لاحتواء الزيادة في انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. ويجب أن ينتهي الحصار المفروض على الموانئ الأوكرانية فوراً لكفالة تدفق الأغذية المنتجة في أوكرانيا بحرية إلى بقية العالم. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وتركيا لإيجاد أفضل الحلول العملية، مع ما يترتب عن ذلك من تأثيرات حاسمة بالنسبة للملايين في جميع أنحاء العالم.

وينبغي ألا ننسى أن تزايد انعدام الأمن يؤدي دائماً إلى زيادة الإنفاق على الدفاع والتسلح، مما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض الاستثمارات في مجالات أخرى، مثل الابتكار والتعليم والخدمات العامة. إن الحروب التي حددت ماضيها لا يمكن ولا ينبغي لها أن تملينا مستقبلاً.

ويحتل العدوان على أوكرانيا مركز الصدارة في جهودنا المشتركة من أجل السلام والأمن، ولكن يجب ألا يجعلنا نغفل عن النزاعات الأخرى والمخاطر الأمنية في أجزاء أخرى من العالم. وللنزاعات دائماً بعد محلي وإقليمي وعالمي، ويمكن إيجاد أفضل الحلول عندما تتواءم تلك الأبعاد الثلاثة. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحتاج إلى إطار متعدد الأطراف قوي وموحد.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الأزمة التي يمر بها العالم تتطلب تعزيزاً متعدد الأطراف والمزيد من الإجراءات المتضافرة والموحدة، بما في ذلك في المقام الأول في مجلس الأمن والجمعية العامة وفي منظومة الأمم المتحدة بأسرها. والاتحاد الأوروبي طرف فاعل مركزي في القضايا السياسية والإنمائية والإنسانية العالمية. وهو أكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة - ليس في ميزانيتها العادية فحسب، بل أيضاً من حيث تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية وبعثات حفظ السلام. ولذلك فهو يمارس تأثيره ليس فقط في جواره المباشر، ولكن في كل مكان، وتبرز أعماله المتصلة بالجهود الإنسانية والإنمائية وجهود تسوية النزاعات في جميع أنحاء العالم.

والاتحاد الأوروبي شريك رئيسي للأمم المتحدة في الاستجابة لأخطر أزمات العالم. فمُنذ بداية العدوان الروسي، حشد الاتحاد الأوروبي أكثر من ٤,٦ بلايين يورو لمساعدة الأوكرانيين. وهذا الالتزام شامل، ويغطي احتياجات الميزانية والاحتياجات الإنسانية، فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب. إن التدابير التقييدية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي ليس لديها سوى هدف واحد - وهو إعادة روسيا إلى الامتثال لميثاق الأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي مدافع لا يكل عن القيم التي يتشاطرهما مع الأمم المتحدة. ولذلك فقد وضع تدابير تقييدية تستهدف المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وهذا النظام المحدد، الذي أنشئ في عام ٢٠٢٠، لا يعوق بأي حال إيصال المساعدات الإنسانية، التي يعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أحد الموردين الرئيسيين لها.

وفي ميانمار، وفي مواجهة الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم، يكفل الاتحاد الأوروبي عدم تمتع المسؤولين عنها بالإفلات من العقاب أو بالدعم.

وفي أفغانستان، يشارك الاتحاد الأوروبي في الجهود المبذولة لتخفيف المعاناة المباشرة للسكان، ولكن لا يمكن تقديم أي مساعدات لإعادة الإعمار ما دامت طالبان تواصل سياساتها المتعلقة بانتهاكات الحقوق.

وينطبق الشيء نفسه على سورية، حيث لن يمول الاتحاد الأوروبي إعادة الإعمار في غياب عملية سياسية ذات مصداقية.

وأخيرا، يدافع الاتحاد الأوروبي عن رؤية شاملة وعالمية وملحة لحقوق الإنسان، مما دفعنا إلى تعليق تدريب بعض القوات المسلحة، كما هو الحال حاليا في مالي.

ومن وجهة النظر الأوروبية، لا يمكن استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة للتنازل عن تطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا من شأنه أن يحدد فعاليتها في الأجل الطويل.

وقد شكلت الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي فرصة لترجمة التزام الاتحاد الأوروبي بقيم الأمم المتحدة وإجراءاتها إلى ثلاث

وأستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس. إن حضوره دليل على التزام الاتحاد الأوروبي الثابت تجاه الأمم المتحدة.

ويقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتعبئة إلى جانب الأمم المتحدة لتحقيق أهداف مشتركة. وتمثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مجتمعة ثاني أكبر مساهم في ميزانية حفظ السلام وتنتشر معا ما يقرب من ٣٠٠ ٥ من الأفراد العسكريين والمدنيين في عمليات حفظ السلام. ومنذ عام ١٩٤٨، دفعت ثمنا باهظا، حيث قتل ٦٨٣ فردا أوروبا في تلك العمليات.

ووجود الاتحاد الأوروبي واسع النطاق، كما ذكرنا الممثل السامي. وفي منطقة الساحل، يستخدم جميع الأدوات المتاحة له لدعم شركائه في المنطقة.

وقباله سواحل ليبيا، ينشر العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني)، في حين أن بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة الحدودية في ليبيا هي نقطة دعم للسلطات الليبية.

وفي الصومال، يدعم الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الأمم المتحدة، بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال والقوات الصومالية في عملية الانتقال الأمني.

وفي الشرق الأوسط، وفر الاتحاد الأوروبي وجودا إنسانيا ومدنيا في غزة منذ عام ٢٠٠٥.

وفي البوسنة والهرسك، قدم إسهما أساسيا في أمن واستقرار المنطقة في إطار عملية أثليا لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤.

وأخيرا، في موزامبيق، دعم قوات الدفاع المسلحة الموزامبيقية في حريها ضد الجماعات الإرهابية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

إيريني) على استخدامها لتلك السلطة. إن عملية إيريني رادع لمن يحتمل ضلوعه في تهريب الأسلحة، وهي تساعد فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، فضلاً عن آخرين، على جمع معلومات مهمة. وأود أن أشدد على أنه يُحسب للاتحاد الأوروبي أنه قد أظهر بوضوح دعمه للقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما اتخذته من إجراءات تتمسك بمبادئ السيادة وسلامة الأراضي بعد حرب روسيا غير المبررة وغير القانونية التي شنتها على أوكرانيا بدون سابق استقزاز.

وكما قال الممثل السامي، فإن أفعال روسيا تزيد بشكل خاص من انعدام الأمن الغذائي العالمي. إن الجزاءات الدولية لا تستهدف الصادرات الزراعية، على الرغم من الجهود التي تبذلها روسيا لجعل الناس في جميع أنحاء العالم، بمن فيهم أعضاء المجلس، يصدقون خلاف ذلك. وبينما تعكف روسيا على نشر معلومات مضللة، كما سمعنا، ينفق الاتحاد الأوروبي أكثر من مليار دولار في المناطق المتضررة من انعدام الأمن الغذائي. نحن نرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ويسرنا اليوم أن وزير الزراعة في الولايات المتحدة فيلساك، في هذه اللحظة التي أتكلم فيها، يجتمع في نيويورك مع الوفود لمتابعة الدعوة التي وجهها الوزير بليكن في الجلسة التي عقدها الشهر الماضي بشأن انعدام الأمن الغذائي (انظر S/PV.9036)، وهي خطوة مهمة تبرهن على التزام الولايات المتحدة وأصدقائنا بمعالجة أزمة انعدام الأمن الغذائي التي تسبب فيها الغزو الروسي.

أود أن أقول أيضاً إنه مما أثلج صدورنا الطريقة التي فتح بها جيران أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي حدودهم أمام اللاجئين من جميع الجنسيات خلال أكبر أزمة لاجئين تشهدها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وكيف أن الأمر التوجيهي المتعلق بالحماية المؤقتة الذي أصدره الاتحاد الأوروبي كفل حصول جميع الفارين إلى الاتحاد الأوروبي على الاستحقاقات الاجتماعية ومزايا الحماية المطبقة في الاتحاد الأوروبي. وأود أيضاً أن أعرب عن تأييد وفد بلدي القوي لتعليقات الممثل السامي على البيانات التي أدلى بها الجانبان والتي تدعو إلى إنهاء النزاع في

أولويات: تعزيز حقوق النساء والفتيات، ولا سيما عن طريق الدعوة إلى التصديق العالمي على اتفاقية اسطنبول، ودعم التعددية وحرية الإعلام، ومكافحة المعلومات المضللة، مع الدفاع عن نهج قائم على حقوق الإنسان في البيئة الرقمية.

إن الاتحاد الأوروبي ليس أكبر مساهم في ميزانية الأمم المتحدة فحسب، بل هو أيضاً حليف ثابت لها. وهو يجعل صوته الفريد مسموعاً داخل النظام المتعدد الأطراف بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بغية تعزيز المنظومة نفسها. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يؤمن بأهمية وجود تعديده أطراف قوية، فهي السبيل الوحيد لضمان تحقيق الأمن والسلام.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة المهمة والحسنة التوقيت بشأن التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

تعرب الولايات المتحدة عن بالغ تقديرها للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، التي عددها الممثل السامي للتو، بما في ذلك تعاونه مع الأمم المتحدة، ولا سيما بالتنسيق مع مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، كما نعلم، اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور قيم في مساندة الصومال من خلال دعمه أولاً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ثم دعمه الآن لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. ونقدر حقيقة أن التعاون الأمنية للاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء أفريقيا بالغ الأهمية، حيث أن ١١ بعثة من مجمل بعثاته الحالية البالغ عددها ١٨ بعثة تنتشر في منطقة سواحل أفريقيا أو قبالتها. إن تنسيقه مع الحلفاء في الأمم المتحدة ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى ينشئ آليات مهمة لتعزيز الاستقرار وبلوغ أهدافنا المشتركة.

وبالمثل، رحبت الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٢٦٣٥ (٢٠٢٢) مؤخرًا الذي تم بموجبه تمديد سلطة تفتيش السفن التي تدعم حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا، ونشيد بالعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية

عالميا في مجال العلاقات الدولية، والاحترام الصادق لسيادة جميع البلدان واستقلالها السياسي، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. ونتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور فعال وبناء في الشؤون الدولية برفض أي إحياء لفكرة المواجهة بين المعسكرات أو التكتلات، وبتشجيع جميع البلدان على تعزيز الوحدة وتحقيق تقدم مشترك تحت راية العمل المتعدد الأطراف.

ثانيا، فيما يتعلق بمفهوم الأمن المشترك، تشكل البشرية ككل مجتمعا أمنيا غير قابل للتجزئة فيه تتساوى الشواغل الأمنية لجميع البلدان من حيث أهميتها وترابطها. ونتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يحترم الشواغل الأمنية المشروعة لكل بلد وأن يأخذها على محمل الجد وأن يبذل مزيدا من الجهود لتشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية وبناء آلية أمنية عالمية وإقليمية متوازنة وفعالة ومستدامة.

ثالثا، فيما يتعلق بتعزيز الجهود المبذولة في سياق الركائز الثلاث للأمم المتحدة بطريقة متوازنة، ها نحن نشهد حاليا تزايدا متواصلا في المخاطر العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والطاقة والأمن المالي، في حين تواجه البلدان النامية صعوبات لم يسبق لها مثيل. ونتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يولي اهتماما أكبر لأصوات البلدان النامية وأن يستمر في تقديم مساعداته ومساعدات الأعضاء فيه لتلك البلدان وأن يزيد منهما، بالإضافة إلى حجم مساهماته في الوكالات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية والوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة. وينبغي له أن يتحمل المسؤولية الأخلاقية الواجبة عن مساعدة البلدان النامية على التغلب على التحديات التي تواجهها.

إن إطالة أمد النزاع في أوكرانيا وتوسيع نطاقه لن يؤدي إلا إلى مزيد من المخاطر الأمنية والآثار غير المباشرة. وتأمل الصين أن يعمل الاتحاد الأوروبي، بوصفه طرفا معنيا مهما، على تعزيز استقلاله الاستراتيجي، والاضطلاع بدوره بهمة باعتباره وسيطا، وتشجيع الأطراف المعنية على الدخول في حوار يفضي إلى وقف لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية على وجه السرعة. والصين تدعم الاتحاد الأوروبي في سياق تعزيزه لأواصر تعاونه مع مختلف

أوكرانيا. قد تكون البيانات التي تزعم أن إنهاء القتال مسؤولية يتحملها جميع الأطراف ذكية دبلوماسيا، لكنه لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا. والتاريخ سيقول كلمته.

وأخيرا، أود أن أشكر الاتحاد الأوروبي على التزامه المستمر بعملية أثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. فالعملية بالغة الأهمية لا سيما بالنظر إلى التوترات السياسية المتصاعدة في البوسنة والهرسك وما نشهده هناك من جهود متواصلة لتقويض اتفاق دايتون. وعملية أثيا عامل أساسي لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة المحيطة بها. والمنظمات الإقليمية شريك أساسي لمجلس الأمن في جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين، ويشمل ذلك بصفة خاصة شركاء مثل الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن الولايات المتحدة تؤكد بشكل قاطع على أهمية دور الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا أساسيا للولايات المتحدة والأمم المتحدة وخاصة لمجلس الأمن في مجال صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بحضور السيد جوسيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في جلسة اليوم.

يمر المشهد الدولي حاليا بتغيرات غير عادية عميقة ومعقدة، والعوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار وعدم اليقين تتزايد. وما برحت الصين تدعم الأمم المتحدة في تطوير شراكتها مع الاتحاد الأوروبي بغية العمل معا للتغلب على التحديات الكبيرة التي نواجهها في المجالات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. ومن الأهمية بمكان كفالة تقيد التعاون بالمبادئ للتالية.

أولا، فيما يتعلق بممارسة العمل المتعدد الأطراف الحق، ينبغي للاتحاد الأوروبي، بوصفه مدافعا نشطا عن الإطار المتعدد الأطراف، أن يكون سباقا في التمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والامتثال للقانون الدولي والقواعد الأساسية المعترف بها

وإدارة شؤون اللاجئين والمهاجرين، فضلا عن تعزيز جهود أفريقيا لمواجهة المخاطر والتحديات.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن الصين تعمل بهمة لتطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. ونعلق أهمية على الدور الحيوي للاتحاد الأوروبي في الشؤون الإقليمية والعالمية. ونعتبر الاتحاد الأوروبي قوة مهمة في التعددية القطبية. وتدعم الصين الاتحاد الأوروبي في المساهمة بقدر أكبر في التصدي لمختلف التحديات العالمية وتشجعه على بث المزيد من الاستقرار في العالم المضطرب والمتغير.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على إحاطته الشاملة التي قدمها للمجلس.

نلاحظ مع التقدير التعاون العميق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة دعما لتعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد، وهو تعاون يتجذر في الاعتراف بأن الأمر يتطلب أكثر من بلد واحد للتصدي لتحديات العصر الحالي. ونرحب أيضا بالجهود المبذولة لتنفيذ الرغبة المشتركة في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية، كما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

كما تؤكد غانا باستمرار، فإن المنظمات الإقليمية تؤدي دورا حاسما في دعم المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، نرحب بالحوار الذي يجري اليوم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ونؤيد جميع التدابير التي يمكن أن تعزز العلاقة، وتحسن التنسيق بين هئلتنا، وتزيد التطلع المشترك إلى السلام والأمن.

وبوصفنا دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ندرك تمام الإدراك ضرورة تكامل الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في معالجة حالات الصراع، وكذلك في التصدي للتهديدات الناشئة العابرة للحدود الوطنية، مثل الإرهاب والتطرف العنيف، والقرصنة البحرية، والجريمة المنظمة، بما في ذلك

المؤسسات الدولية واتخاذ تدابير فعالة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة الناجمة عن الأزمات.

ومع استمرار التحديات المعقدة التي تطرحها الأوضاع في كوسوفو والبوسنة والهرسك، نرحب بجهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين وتعزيز تسوية الخلافات بين الأطراف المعنية عن طريق التفاوض، وفقا للإطار الذي وضعته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن استئناف المفاوضات بشأن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة يمر بلحظة حاسمة. ومن المأمول أن يواصل الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدوره الفريد في تشجيع الطرف المعني على اتخاذ قرارات سياسية حاسمة والاستجابة بشكل إيجابي لشواغل إيران المشروعة بغية تيسير اختتام المفاوضات بسلاسة وإعادة خطة العمل إلى المسار الصحيح على وجه السرعة.

إن عملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط تبعث على القلق حقا. ونأمل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا عادلا وأن يشجع إسرائيل على وقف أنشطتها الاستيطانية غير القانونية، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة، والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونتوقع أيضا أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور أكبر في التخفيف من حدة الحالة المالية المتردية في فلسطين، وتعزيز بناء قدرات السلطة الفلسطينية، وتشجيع تنفيذ حل الدولتين.

تواجه أفريقيا حاليا عددا متزايدا من التحديات أمام تحقيق السلام والتنمية فيها.

ولكون أفريقيا جارة قريبة عبر البحر، من المتوقع أن يواصل الاتحاد الأوروبي دعم بناء آليات الأمن الجماعي للاتحاد الأفريقي وتوفير دعم مالي مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام المستقلة للاتحاد الأوروبي في البلدان الأفريقية، منطقة الساحل والصومال. ويتحتم تزويد أفريقيا بقدر أكبر من الدعم والمساعدة في مجالات من قبيل تخفيف عبء الديون، والاستجابة لتغير المناخ، وإنتاج اللقاحات،

استدامة تمويل هذه العمليات من الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة بشكل يمكن التنبؤ به.

ومما يؤسف له أن منطقة الساحل أصبحت أرضا خصبة للإرهابيين والمتطرفين العنيفين، الذين تمتد شبكاتهم إلى أجزاء أخرى من أفريقيا وخارجها. لذلك، نرحب بتجدد الالتزام بدعم جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، ونتطلع إلى مشاركة الاتحاد الأوروبي النشطة في نتائج التقييم الاستراتيجي المشترك للأمن والإدارة الحكومية في منطقة الساحل. ونشيد أيضا بالاتحاد الأوروبي للتمويل الذي قدمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونتطلع إلى استمرار الدعم المطلوب لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال خلال فترة الخطة الانتقالية للصومال.

في الواقع أن وجود الاتحاد الأوروبي في أفريقيا يتسم بتعاونه المتعدد القطاعات مع الحكومات والوكالات غير الحكومية دعما للأهداف الإنمائية والأمنية. ونقدر تماشي هذه الإجراءات مع قيم الأمم المتحدة وأهدافها.

نقر أيضا بالترتيبات العديدة بشأن التعاون في مجال السلام والأمن بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بما في ذلك في بلدان مثل سوريا واليمن وميانمار، حيث لا تزال العمليات الإنسانية والتمويل المدعومة من الاتحاد الأوروبي حيوية لإنقاذ أرواح البشر وتوفير سبل العيش للكثيرين.

نلاحظ أيضا أن الاستقرار النسبي الذي تحقق في منطقة البلقان، في أوروبا، يُعزى جزئيا إلى المشاركة النشطة من جانب الاتحاد الأوروبي.

كذلك نشجع على تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط سعيا إلى التوصل إلى حل تفاوضي لقضية فلسطين المشتعلة الآن، وعلى أساس حل الدولتين وتماشيا مع قرارات المجلس.

إن أوروبا نفسها تشهد حالة حساسة وغير مسبقة من عدم الاستقرار في أعقاب غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا. وكما قال كثيرون،

الاتجار بالمخدرات، والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وغسل الأموال.

لذلك لم يعد من الممكن تهميش الأدوار التي تؤديها المنظمات الإقليمية في إدارة تعددية الأزمات في مختلف أنحاء العالم، ويجب أن تكون راسخة بعمق في عمل المجلس، وأن تتركز في استراتيجية الأمم المتحدة ونهجها فيما يتعلق بكيفية تحقيق الاستقرار في عالما. وفي ذلك السياق، نرحب بمساهمة الاتحاد الأوروبي في عمل المجلس في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونلاحظ بصفة خاصة الدور الداعم الذي ما انفك الاتحاد الأوروبي يضطلع به في منع نشوب الصراعات وحلها، وإنعاش المجتمعات بعد نشوب الصراعات. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوافق الآراء الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن دور التعاون الإنمائي الذي يعزز الصلة بين الأمن والتنمية والمعونة الإنسانية بطريقة نأمل أن يكون لها أثر تحويلي على الحالات الهشة، كتلك القائمة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل.

فيما يتعلق بالاستجابة الاستباقية للصراعات، لا بد لنا من أن نعالج أسبابها الجذرية والدوافع الكامنة وراءها. وفي مجال حفظ السلام، يشجعنا تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ونلمس ذلك. وبالإضافة إلى البعثات والعمليات الـ ١٨ المتعلقة بالسياسة العامة المشتركة للأمن والدفاع التي يديرها الاتحاد الأوروبي حاليا على الصعيد العالمي، لا تزال الدول الأعضاء فيه، مجتمعة، تعتبر من بين المساهمين الرئيسيين في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن كبار المساهمين بالأفراد النظاميين.

بينما ينصب اهتمام الاتحاد الأفريقي في سياسته على مصالحه في تنشيط هيكله للسلام والأمن من أجل استجابة قوية وحازمة للتهديدات غير المتكافئة التي يواجهها حاليا، يأمل وفدي أن نجد في الاتحاد الأوروبي شريكا ليس فقط في إنشاء ولايات من جانب المجلس، بل أيضا، إلى جانب المساعدة التمويلية الثنائية المقدمة في إطار مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي، من أجل دعم

الأوروبي في التصدي لتحديات السلام والأمن الحالية والمستقبلية في جميع أركان عالمنا، بما في ذلك أوروبا.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوسيب بوريل فونتيليس، على إحاطته. أشكر أيضا وفد ألبانيا على عقد جلسة اليوم المهمة والتي جاءت في أوانها، لأنها تمكننا من استعراض التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ووضعه في منظوره الصحيح.

إن التهديد الذي تتعرض له سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية هز النظام الجيوسياسي الأوروبي، الذي أعطى أولوية لمسائل الدفاع والأمن وأوجد تماسكا قويا في الاتحاد الأوروبي. بيد أن التصعيد العسكري لم يهيئ الظروف اللازمة للحد من التوترات أو الاتفاق على وقف لإطلاق النار في نهاية المطاف. ونثق بأنه سيجري استخدام جميع أدوات الحوار والوساطة، وفقا لأفضل تقاليد الدبلوماسية الأوروبية، للتحرك نحو حل تفاوضي.

وما فتئت المكسيك تدافع بشكل لا لبس فيه وبطريقة متسقة وشاملة عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي منذ بداية النزاع. وتلك مبادئ نتشاطرها بوضوح ليس مع الاتحاد الأوروبي فحسب، بل أيضا مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأننا جميعا أيدناها، ولذلك يجب احترامها دون استثناء.

ومن الضروري أيضا التخفيف بشكل مشترك من العواقب المتعددة للنزاع في أوكرانيا لأن أوروبا لا تعاني منها وحدها. إنها تؤثر علينا جميعا، وإن لم يكن تأثيرها متساويا على الجميع.

وكما أُعيد تأكيده، فإن الزيادة العالمية في أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي الناجم عنها يؤثران بشكل خاص على البلدان النامية التي لا تملك الموارد اللازمة لمواجهة تلك الحالة. ويوجد ١٩ اقتصادا من أصل ٦٩ اقتصادا تم تحديدها باعتبارها معرضة لخطر غذائي أكبر بسبب الأزمة في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

تسببت الحرب في أسوأ أزمة أمنية وإنسانية في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ونؤيد الجهود الرامية إلى احتواء الانتهاك الأمني لحدود أوكرانيا المعترف بها دوليا، ونشجع الاتحاد الأوروبي على النظر في جميع الوسائل الممكنة للمساعدة في إنهاء الحرب من خلال التوصل إلى تسوية تفاوضية تراعي المصالح الرئيسية للطرفين، على أساس مبادئ القانون الدولي الراسخة والواضحة، بما في ذلك ميثاق المنظمة. لا تزال عواقب الحرب على شعب أوكرانيا هائلة ومؤلمة بلا داع.

ومع ذلك، فإن تداعيات الحرب على بقية العالم ما برحت شديدة أيضا، كما رأينا في المستويات الجديدة من انعدام الأمن الغذائي للملايين، وارتفاع تكاليف المعيشة في جميع أنحاء العالم، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي على نطاق واسع في العديد من البلدان. لذلك يجب أن نتوقف الحرب في أوكرانيا. ونحث على تقديم المزيد من الدعم للاتحاد الأوروبي في استكشاف حلول لتعطل سلاسل توريد المواد الغذائية، والطاقة والتمويل العالمي التي نتجت عن الأزمة الحالية.

تعزينا لتعددية الأطراف والتعاون الدولي، نقر بمساهمة الاتحاد الأوروبي في مرفق الوصول العالمي للقاحات المضادة لكوفيد-١٩، ونشجع على بذل المزيد من الجهود للحد من اعتماد العالم النامي على واردات اللقاحات والتبرعات، وذلك من خلال دعم قدرات التصنيع والتخزين اللامركزية في مختلف أنحاء العالم. إن قدرة العالم على الصمود في وجه الجوائح في المستقبل ضرورية لتفادي عدم الاستقرار في النظام العالمي.

نعوّل على المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في المشاورات الجارية لاعتماد مشروع قرار يدعو إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة لمدة يوم واحد للنظر في اعتماد إعلان سياسي للمساعدة في تعبئة الإرادة السياسية للوقاية من الجوائح والتأهب لها والاستجابة لها.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا الأهمية الحاسمة للهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في تحقيق أهداف الأمم المتحدة واستدامة النظام المتعدد الأطراف. لذلك، نشجع على زيادة المشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد

وتعتقد المكسيك أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يستفيد أيضا من أوجه التآزر بين الشركاء والمنظمات الإقليمية. وتتابع عن كثب عمل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها في البلقان ووسط آسيا. ونتطلع أيضا إلى مواصلة العمل الوثيق والمنسق في حالة أفغانستان لمضاعفة جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بالنظر إلى أزمة حقوق الإنسان الخطيرة التي يمر بها ذلك البلد.

ونحيط علما بالرحلة التي قام بها الممثل السامي مؤخرا لتعزيز الروابط مع المنطقة التي أنتمي إليها من خلال اجتماعاته مع منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية، ونأمل أن يتعزز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال الآليات العديدة القائمة.

ومع ذلك، فإن هذه الحقبة تتطلب قيادة منظمة لإعادة تشكيل النظام المتعدد الأطراف. وقد أنشأنا آليات وأدوات لتبادل الآراء والاتفاق أو عدم الاتفاق في سياق البحث عن حلول. ولكن هذا لا يكفي. إننا بحاجة إلى إرادة أقوى والمزيد من العمل الدبلوماسي. وسيكون التحدي الذي يواجهه أوروبا ويواجهنا جميعا هو إعادة البناء في أقرب وقت ممكن. ولكن ذلك يعني أيضا استئناف الحوار في جميع المحافل المتعددة الأطراف والبحث عن قضايا مشتركة، وهناك الكثير منها، وتعزيز التعاون على أرض الواقع، وبطبيعة الحال، رفض الاستبعاد. فالاستبعاد في أي محفل لا يؤدي إلا إلى تقويض تعددية الأطراف. وستواصل المكسيك الدفاع عن التسوية السلمية للمنازعات في جميع مناطق العالم.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الممثل السامي بوريل فونتيليس على إحاطته الجيدة جدا صباح اليوم. وشأني شأن الممثل السامي، يؤسفني بالغ الأسف أنه لم يتمكن من التواجد معنا في القاعة اليوم، ولكننا سعداء برؤيته على الشاشة عبر الإنترنت.

إن أيرلندا تقدر بكونها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي. ونعزز المبادئ والقيم الأوروبية وندافع عنها كل يوم، بما في ذلك على طاولة

ونأمل أن يتسنى قريبا الاتفاق على طرق لخروج الحبوب بالسرعة التي تستحقها المسألة وأن يتمكن المجلس، في ذلك الصدد، وعندما يحين الوقت المناسب، من إبداء رأيه بصوت موحد.

وفي الوقت الذي تمر فيه القارة الأوروبية بتحول في النظام الأمني، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه أيضا في عملية تكيف مستمرة. وترحب المكسيك بأن خطة عمل "البوصلة الاستراتيجية" المعلن عنها مؤخرا تشمل، على سبيل الأولوية، تعزيز الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة من خلال حوارات سياسية أكثر تنظيما وزيادة التعاون بشأن العمليات المشتركة.

وستتابع عن كثب التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الجديدة للتعاون في عمليات السلام وإدارة الأزمات للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤. ونُقر بالأولوية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي نعززها بقوة داخل المجلس من خلال الفريق غير الرسمي الذي نشارك في رئاسته مع أيرلندا، وندعمه في ذلك.

وثمة أولويات أوروبية أخرى، مثل الأطفال في النزاع المسلح ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها، تشكل أيضا أولويات لبلدي.

وكما أشار الممثل السامي بوريل فونتيليس، فإن ثمة أوجه تقارب واضحة بين مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن هذا هو الوقت المناسب لمواصلة الاستثمار في الوقاية ودعم الجهود الإقليمية لبناء السلام، كما رأينا أمس (انظر S/PV.9064) في نفس هذه القاعة. ويشكل وضع تلك الأولويات موضع التنفيذ في البيئات العسكرية والمدنية الكثيرة التي نعمل فيها معا أمرا أساسيا للحفاظ على السلام والاستقرار، سواء كان ذلك في البلقان من خلال العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك أو في أفريقيا في مناطق معقدة مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد اعتقادا راسخا أن آليات الإنذار المبكر والوساطة والوقاية ينبغي أن تكون من الأولويات.

الاتحاد الأوروبي وطرح على الطاولة أيضا الدروس المستفادة من عملية السلام في أيرلندا نفسها.

لقد عزز الاتحاد الأوروبي قدرته على منع نشوب النزاعات وصون السلام وتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين، وذلك دعما للأمم المتحدة. ويعمل الاتحاد الأوروبي عن كثب مع العديد من الشركاء حول هذه الطاولة دعما للسلام والأمن الدوليين بوصفه عضوا في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وميسرا للحوار بين بلغراد وبريشينا، ومنسقا لخطة العمل الشاملة المشتركة.

واعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع هذا التعاون ويرحب به وأن يستفيد من دعم الاتحاد الأوروبي للأمم المتحدة حيثما كان ذلك مناسباً. وينبغي لنا جميعاً أن نكون طموحين في الارتقاء بالشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بعمليات السلام وإدارة الأزمات إلى المستوى التالي. فمن المؤكد أننا بحاجة إليها.

وينبغي أن تظل إحدى الأولويات الرئيسية للعلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هي تحولات بعثات الأمم المتحدة وعملياتها لضمان أن تتم أي عملية إعادة تشكيل لها بطريقة مسؤولة ومخططة ومراعية للمنظور الجنساني - أي بطريقة تدعم أهداف بناء السلام وتتماشى مع الحالة والاحتياجات الأمنية على أرض الواقع. وقد سمعنا من الممثل السامي في وقت سابق عن دعم الاتحاد الأوروبي لصندوق بناء السلام في هذا السياق الأوسع.

كما يجب علينا أن نضمن تصدينا للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناح حيثما كان ذلك مناسباً في عملنا في مجال المنع وبناء السلام في جميع مكونات الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وتولي أيرلندا أهمية حقيقية لذلك كهدف وتعتبره أمراً ملحا.

وكما يتبين من الحقائق، فإن الاتحاد الأوروبي هو الجهة المانحة الرئيسية في العالم في مجال المساعدات الإنسانية والإنمائية. وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي شريكاً رئيسياً للأمم المتحدة في إدارة الأزمات.

مجلس الأمن. لقد ساعدت القوة التحويلية لعضوية الاتحاد الأوروبي في تشكيل بلدي، أيرلندا، بصورته الحالية ونحن فخورون جداً بذلك.

ونعتقد أن إيمان الاتحاد الأوروبي الراسخ بتعددية الأطراف والتزامه القوي والنشط تجاه الأمم المتحدة قد وُلد من رحم معاشته للنزاع. وهي تؤكد رفضنا الجماعي للاعتقاد بأن القوة العسكرية تعطي الحق لصاحبها. وفي نهاية المطاف، هذا هو السبب تحديداً في أن احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة مدون في معاهدة الاتحاد الأوروبي.

وكما سمعنا للتو من الممثل السامي، تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كشريكين طبيعيين في جميع أنحاء العالم للقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان والحفاظ على السلام. إن العلاقة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة تشكل، بكل معنى الكلمة، حجر زاوية لسياسات الاتحاد الأوروبي وإجراءاته الداعمة للسلام والأمن الدوليين. وتنتشر بعثات الاتحاد الأوروبي إلى جانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو بعثاتها السياسية الخاصة في مناطق تمتد من كوسوفو إلى الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء أفريقيا.

ومن المسلم به أن بعض تلك البعثات تؤدي دوراً مركزياً في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام، مثل مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال أو دعم إصلاح قطاع الأمن، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث نعمل من أجل استكمال عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويغخر الخبراء الأيرلنديون بالعمل في بعثات الاتحاد الأوروبي في أوروبا والقوقاز والشرق الأوسط وأفريقيا، فيما يشارك أعضاء قوات الدفاع الأيرلندية في البعثات والعمليات في مالي والبوسنة والهرسك والبحر الأبيض المتوسط.

وبالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ندعم عمليات الوساطة والسلام في سياقات متنوعة مثل كولومبيا وجورجيا وموزامبيق.

وبصفته المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في كولومبيا، فإن نائب رئيس وزراء بلدنا السابق، إيمون غيلمور، قد مثّل

لقد قام الاتحاد الأوروبي بدور تاريخي هام في تحويل أوروبا من قارة حرب إلى قارة سلام. والآن، عندما ينكسر السلام مرة أخرى في أوروبا، نحتاج إلى اتحاد أوروبي قوي يعمل جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن للإسهام في النهوض بقضايا السلام والازدهار.

ولذلك تأتي جلسة اليوم في الوقت المناسب، وأشكر بحرارة الممثل السامي بوريل فوننتيس على إحاطته اليوم.

تتشاطر النرويج والاتحاد الأوروبي رؤية مشتركة لأوروبا حرة وديمقراطية. ويحظى الاتحاد الأوروبي بدعمنا الكامل بوصفه داعما ثابتا لتعددية الأطراف ومنفذا للمهام التي يأذن بها المجلس، مثل قوة حفظ السلام المسماة عملية "ألتيا" والتي يقودها الاتحاد الأوروبي، والتي لإسهامها في صون السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك أهمية حيوية. وستعمل النرويج على تجديد ولاية هذه العملية.

وفي أفريقيا، اضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في بناء السلام ومنع نشوب النزاعات وتقديم المساعدة الأمنية والإنمائية. إن النرويج تقدر التزام الاتحاد الأوروبي القوي بهيكل السلام والأمن في القارة الأفريقية، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وينبغي استخدام التقييم الاستراتيجي المشترك المقبل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن الأمن في منطقة الساحل لمناقشة المساهمات التي يعزز بعضها بعضا للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن تضافر جهودنا بطرق مبتكرة أمر ضروري لمواجهة التحديات الأمنية المعقدة في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أن يواصل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة توحيد جهودهما للتصدي للتحديات العالمية. إن الانخراط في جهود السلام والمصالحة هو جزء أساسي من السياسة الخارجية النرويجية، وهو مجال نعمل فيه عن كثب مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، نحن نؤيد الدور القيادي للاتحاد الأوروبي في

واليوم يتعين على الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أن يلعبا دورا حاسما بالفعل في ضمان قدرة النظام المتعدد الأطراف على التصدي السريع والفعال لأزمة الأمن الغذائي العالمية المتفاقمة والناجمة عن حرب روسيا العنيفة في أوكرانيا.

توجد في هذه اللحظة حوالي ٢٠ مليون طن من الحبوب المحاصرة في أوكرانيا. هذه الحبوب محاصرة بفعل تحويل روسيا لأوكرانيا والبحر الأسود إلى منطقة حرب. ومن المهم التأكيد هنا على أن أجزاء الاتحاد الأوروبي لا تؤثر على تجارة المواد الغذائية بين روسيا وبلدان ثالثة. ونحن نعمل عن كثب مع فريق الأمم المتحدة العالمي للاستجابة للآزمات العالمية لضمان أن استجابتنا تدعم استجابة الأمم المتحدة. ومن خلال عملية "خطوط التضامن" نبذل جهودا لتوصيل أكبر قدر ممكن من الحبوب الأوكرانية إلى الأسواق العالمية وندعم المزارعين الأوكرانيين لكي يزرعوا وينتجوا في خضم هذه الحرب.

وفي استجابتنا للأمن الغذائي العالمي يقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مساهمة إجمالية تزيد عن ٥ بلايين يورو من المساعدات الإنسانية والإنمائية للأمن الغذائي العالمي، حتى عام ٢٠٢٤. نريد أن نساعد أينما كنا مطلوبين، في جميع أنحاء العالم. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعاونه الوثيق مع الأمم المتحدة وسيواصل الاضطلاع بدورنا كجهة فاعلة عالمية مستجيبة ومسؤولة وموثوقة.

السيدة هايمريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): لقد تغيرت الحالة في أوروبا تغيرا جذريا منذ أن اجتمع مجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة قبل عام (انظر S/PV.8792). إن الاتحاد الروسي، بشنه حربا ضد جارتها المسالمة، أوكرانيا، قد انتهك المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة - المبادئ التي يقوم عليها أمن ورفاه كل دولة. لقد تسببت الحرب في الموت والمعاناة والتشريد وفي أكبر أزمة إنسانية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وهي تهدد الأمن الغذائي العالمي.

ولذلك فإننا نشيد بالاتحاد الأوروبي على توليه زمام المبادرة في تصدي أوروبا المتضافر لهذه الحرب ودفاعه عن المبادئ العالمية الأساسية والقانون الدولي.

في البداية، استند المشروع الأوروبي إلى أفكار نبيلة وجذابة - الدمج السلمي للإمكانات الاقتصادية والإنسانية للدول المشاركة؛ وفوائد السوق المشتركة؛ وحرية حركة البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال والمعرفة؛ وخلق هوية أوروبية مشتركة على أساس القيم المشتركة. كل ذلك خلق صورة لمستقبل أوروبي مشترك مثالي.

ومن الطبيعي تماما أن تجذب هذه الصورة الكثيرين، ولم تكن روسيا استثناء.

وفي عام ١٩٩٤، وقعا اتفاق شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي وسعينا إلى تنفيذه بأقصى النوايا. وفسرنا شراكتنا بالمعنى الأصلي للكلمة - أي التعاون ذي المنفعة المتبادلة على قدم المساواة على نحو يراعي مصالح الطرفين. وفي عام ١٩٩٩، وقّع رومانو برودي، رئيس المفوضية الأوروبية في ذلك الحين، ميثاق الأمن الأوروبي، الذي كرس مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة والالتزام بالامتثال عن تعزيز أمن دولة على حساب الدول الأخرى. وفي عام ٢٠٠٥، قمنا بصياغة خرائط الطريق لأربعة فضاءات مشتركة، ونصت على أن التعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي من شأنه أن يسهم في إنشاء أوروبا أفضل دون خطوط فاصلة وتعزيز السلام والأمن الدوليين، فضلا عن تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الأمن والرخاء لكل من الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي. وكنا نأمل أن يضع ذلك حدا للمنافسة الجيوسياسية في الفضاء الأوروبي إلى الأبد ويمكننا من تشكيل مجتمع آمن ومزدهر اقتصاديا بصورة مشتركة.

غير أنه، للأسف، سرعان ما أتضح أن المثل العليا للآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي قد تُركت في الماضي وأن بروكسل - بتشجيع ممن حولها دون شك - قد وضعت أهدافا جديدة. وبدأت نظرة الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع روسيا تصبح أحادية الجانب وأصبح مقصورا على المجالات التي يعتبرها من مصلحته الخاصة، بينما حدد في الوقت نفسه مسارا استراتيجيا لطرد الاتحاد الروسي خارج أوروبا. وعلى الرغم من تحذيرتنا، نزل الاتحاد الأوروبي إلى منحدر الناتو الزلق وبدأ يمتص الفضاء الجيوسياسي المحيط به، مما

مكافحة تغير المناخ وفي التصدي للمخاطر الأمنية الناشئة عنه. ويجب أن يكون الإدماج الكامل للمرأة أيضا أولوية في جميع جهودنا، ونحن نشيد بخطة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لتركيزها على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والسلام والأمن داخل حدوده وخارجها.

ستظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) جزءا من جدول أعمالنا الأوروبي المشترك. وسنعمل مع الاتحاد الأوروبي والشركاء لحشد الموارد من أجل التعافي من هذه الجائحة على الصعيد العالمي.

إن حرب روسيا على أوكرانيا لها عواقب تتجاوز بكثير الأراضي الأوروبية. إنها تصيب الفئات الأكثر ضعفا بأشد الأضرار - أي النساء والفتيات وأولئك الذين يعانون بالفعل من عدم الاستقرار وتغير المناخ وكوفيد-١٩. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عالمية سريعة لزيادة الأمن الغذائي ومنع خطر حدوث موجة من الجوع في جميع أنحاء العالم.

ولذلك اسمحوا لي أن أختتم بياني بتأكيدنا على أن النرويج ستواصل الدعوة إلى هذه الأولويات المشتركة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، داخل مجلس الأمن وخارجه على السواء.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يناقش مجلس الأمن كل عام المسائل المتصلة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقد رحبنا بذلك دائما، واضعين في اعتبارنا جميع الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بوصفه صاحب مصلحة إقليمي بالغ الأهمية. إلا أنه، ومع مرور كل عام، تتراكم أسئلة خطيرة حول سياسة بروكسل العالمية، التي كانت تبتعد بشكل متزايد عن المثل العليا التي توخاها آباؤها المؤسسون للمشروع الأوروبي بعد الحرب.

ومما يؤسف له أن تلك الاتجاهات لم تزد إلا سوءا. أما بالنسبة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فقد اعتدنا أن نقول إنها كانت في أدنى مستوياتها. لكن الآن، وبفضل جهود بروكسل، فقد انهارت تماما. نحن نرى أن هذا أمر مؤسف للغاية وبكل صدق. لم يكن هذا خيارنا، فنحن ببساطة نستخلص استنتاجات واضحة من إجراءات الاتحاد الأوروبي.

بالتعاون مع الولايات المتحدة، انقلاباً مناهضاً للدستور أسفر عن اندلاع حرب أهلية دامية في أوكرانيا استمرت لأكثر من ثماني سنوات. ومنذ ذلك الحين، غض الاتحاد الأوروبي الطرف، على نحو يتعارض مع القيم التي ينادي بها، عن الأعمال الإجرامية التي يرتكبها نظام كييف في دونباس وانتهاكاته لاتفاقات مينسك، مشجعا النزعة القومية والنازية الصريحة في أوكرانيا. ولولا ذلك، ما كانت أوروبا لتشهد هذه الأزمة الأمنية العميقة اليوم، ولا يزال يتعين علينا إيجاد الحل لإنهائها.

وفي ظل الحالة الراهنة المحيطة بأوكرانيا، أظهر الاتحاد الأوروبي، الذي يتسم اليوم بالطابع العسكري والعدوانية وكرهية الروس، جوهره الحقيقي. ويتجلى مدى تدهور تلك الرابطة الاقتصادية التي كانت ذات يوم سلمية، والتي أنشئت لمنع نشوب حروب جديدة في أوروبا، في تخلي رأس الدبلوماسية الأوروبية - مقدم إحاطتنا اليوم، السيد بوريل - عن تلك الدبلوماسية ودعوته إلى كسب هذه الحرب في ساحة المعركة. ونحن نتبع نصيحته، خاصة وأن كييف، بتشجيع من رعاتها الغربيين، ترفض المشاركة في أي مفاوضات مهما كانت.

وهذا ليس مجرد كلام. فمن خلال ما يسمى - شططا - بصندوق السلام الأوروبي، زودت بروكسل بالفعل القوات المسلحة الأوكرانية والقوميين الأوكرانيين بأسلحة فتاكة بقيمة بليون يورو، دون احتساب المعدات العسكرية التي وفرتها فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وهي تواصل تزويد أوكرانيا بأقصى حد من المعدات العسكرية في تجاهل تام لضوابط التصدير الخاصة بها المبينة في الموقف الموحد لمجلس الاتحاد الأوروبي الذي يحدد القواعد التي تحكم مراقبة صادرات التكنولوجيا والمعدات العسكرية. وقد وصل الأمر إلى حد أن الأسلحة الأوروبية تقتل المدنيين الآن في أوكرانيا. وخلال قصف وقع مؤخرا على دونيتسك أودى بحياة ستة أشخاص، من بينهم طفل، استخدمت ذخائر عنقودية تحمل علامات عدد من البلدان الأوروبية، على الرغم من أن تلك البلدان كانت قد أعلنت في السابق أنها دمرت هذه الذخائر تدميرا كاملا. وقد لقي آلاف المدنيين مصرعهم منذ بداية النزاع المسلح في دونباس في عام ٢٠١٤، بمن فيهم أكثر من

أحدث اضطرابا في توازن القوى وأدى إلى تأليب الشرق ضد الغرب وجعل الاتحاد الأوروبي يعتمد مسار تحويل نفسه من كتلة اقتصادية إلى كتلة عسكرية وسياسية. وتم التخلي عن المنطق القديم للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الذي وضع النضج الاقتصادي والسياسي شرطا مسبقا للعضوية.

ولأسباب جيوسياسية، حظيت بعض البلدان بقبول مسبق في الاتحاد الأوروبي رغم عدم استيفائها الواضح لمعايير كوبنهاغن. وجلبت معها مخططاتها المعادية لروسيا إلى الاتحاد الأوروبي وعملت بنشاط على تنفيذها بناء على تعليمات واشنطن، على حساب المصالح الجماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أغلب الأحيان. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك دعوة القيادة البولندية مؤخرا إلى بناء نظام دفاع وسلام وأمن في أوروبا يكون موجها ضد روسيا. ونعلم أن هناك أصوات عقل في الاتحاد الأوروبي تدرك أهمية إقامة علاقة مع روسيا وإمكاناتها، غير أنها لا تكاد تلقى الآن آذانا صاغية.

وبعد أن توسع الاتحاد الأوروبي شرقا في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، على عكس وعوده السابقة، قدم لجيرانه الجدد خيارين، إما أن يكونوا مع الاتحاد الأوروبي أو ضده. وكان ذلك المنطق في صميم سياسة الشراكة الشرقية التي حلت محل سياسة الجوار في عام ٢٠٠٩، وهي نموذج يتمحور بالكامل حول أوروبا ولم يكن مصمما لإقامة تعاون منصف بل لإعادة صياغة النظم السياسية للمشاركين فيها بالكامل بما يتماشى مع نموذج الاتحاد الأوروبي. وغني عن القول إنه لم يكن شكلا يمكن للاتحاد الروسي أن يقبله.

وكان أحد نتائج تلك السياسة المعيبة مشروع اتفاق شراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، وهو اتفاق أدى إلى نسف الأمن وتوازن القوى في القارة الأوروبية وكأنه لغم أرضي. وطالب الاتفاق أوكرانيا، في تعارض مع خرائط الطريق التي وقعناها، بقطع علاقاتها مع روسيا وأن تصبح فعليا مجرد مورد للمواد الخام إلى أوروبا. وحين أمعنت القيادة الشرعية لأوكرانيا النظر في الشروط المقترحة وطلبت مهلة من أجل تقييم مدى توافقها مع مصالحها الوطنية، نظم الاتحاد الأوروبي،

١٥٠ طفلاً. وبفضل ما يسمى بالمساعدة التي قدمتها البلدان الأوروبية "المتحضرة"، كما تطلق على نفسها، تشهد تلك الإحصاءات الرهيبة زيادة قدرها ١٥ إلى ٢٠ شخصا آخر كل أسبوع.

ووقف الاتحاد الأوروبي عن طيب خاطر تحت الرايات الأطلسية المعادية لروسيا ودعس مرة أخرى بلا تردد على قيمه ومبادئه السياسية.

ويحاول الآن حرمان الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من حقها السيادي في انتهاج سياسة خارجية مستقلة، ويطلبها بالانضمام إلى الجزاءات المفروضة على روسيا ويستخدم الإمكانيات الأوروبية لابتزازها مباشرة. وعلى الساحة العالمية أيضا، يتسم الاتحاد الأوروبي اليوم بنفس القدر من القبح والعدوانية، معلنا مناطق، بل وقارات بأكملها، مراكز لمصالحه الحصرية. ويحاول استخدام الابتزاز المالي والاقتصادي للتأثير على خيارات البلدان النامية فيما يتعلق بسياساتها الخارجية. ويتحايل على مجلس الأمن عن طريق فرض جزاءات انفرادية غير مشروعة وتهديد الدول المعتمدة على سوق الاتحاد الأوروبي لإجبارها على الانضمام إلى الكتلة. وأخطاء الاقتصاد الكلي، إلى جانب سياسات الطاقة والسياسات المالية غير المدروسة التي تتبعها البلدان الغربية، بما في ذلك الزيادة الحادة في عمليات الإنقاذ المالي المضاد للأزمات التي غذت التضخم، والانتقال المفاجئ إلى الطاقة الخضراء، بدلا من الانتقال بشكل سلس وتدرجي، والمضاربة في أسواق المعاملات الآجلة الغربية، والسياسة الغربية الجماعية بشأن الجزاءات، كلها أمور ساعدت على إثارة أزمة الغذاء والطاقة الحالية.

ومع ذلك، يحاول الاتحاد الأوروبي الآن إلقاء اللوم في كل ذلك على الاتحاد الروسي، موجها إليه اتهامات لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق بتدمير مخازن الحبوب ومنع صادرات الحبوب. ويؤكد بنفاق أنه لا توجد عقبات أخرى أمام تصديرها، ملتزما الصمت بشأن تدابير الحظر التي يفرضها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على التأمين والتمويل والشحن، وغاضبا بصره عن أن كيفية هي من قامت بزراعة الألغام في مياه البحر الأسود.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي، سيرا على خطى شقيقه الأمريكي الأكبر، يصنف الدول بغيرسة بالديمقراطية وغير الديمقراطية، وينزلق

أحيانا إلى خطاب استعماري صريح يشير فيه إلى بلدان أفريقيا بصفتها الفناء الخلفي للاتحاد الأوروبي، وإلى البلقان بوصفه الفناء الداخلي له. ويعاد حاليا توجيه بعثات الاتحاد الأوروبي في البلقان وأفريقيا لمواجهة روسيا. وكل ذلك يتم باسم مفهوم النظام العالمي القائم على القواعد الذي يفرضه الغرب، تحت قيادة الولايات المتحدة.

ومن المؤسف أن المشروع الأوروبي، الذي كان يُنظر إليه في السابق على أنه مثل أعلى يجسد مرحلة متقدمة في تطور العلاقات الدولية والاجتماعية، قد سدد ضربة مدمرة لنفسه وفقد أهميته التاريخية. ولم ينجح الاتحاد الأوروبي مطلقا في بلورة أيديولوجيته البناءة الخاصة به ولم يصبح قوة عالمية مستقلة أو منظمة تطرح نموذجا بديلا. وهو الآن يُعرف نفسه بشكل أساسي استنادا فحسب إلى كراهيته البدائية لروسيا. إن ذلك الاضمحلال يحدث أمام أعيننا ولم يصل إلى نهايته بعد.

في الختام، ومنذ وقت طويل عندما لم يكن قادة ألمانيا بعد الحرب يسمحون بأن يُطلق عليهم "تفانق الكبد العابسة"، قال كونراد أديناور ببصيرة نافذة؛

"ما لم نتصرف، فإن الأحداث التي لن نتمكن، نحن الأوروبيين، من التأثير عليها ستتجاوزنا. وأعتقد أننا، نحن الأوروبيين، نشعر بأمان مفرط. فزعامة أوروبا السياسية والاقتصادية في العالم - التي كانت لا تزال بلا منازع في بداية القرن - لم تعد موجودة منذ فترة طويلة. فهل سيتم الحفاظ على تأثير أوروبا الثقافي المهيمن؟ لا أعتقد ذلك، ما لم ندافع عنه ونكيف أنفسنا مع الظروف الجديدة؛ لقد أظهر التاريخ أن الحضارات قابلة بشدة للزوال".

وما يرثى له أن الأجيال اللاحقة من قادة الاتحاد الأوروبي لم تأخذ كلمات التحذير هذه مأخذ الجد.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على المبادرة بعقد هذه المناقشة لتمكيننا من إعادة تأكيد اقتناعنا الراسخ بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جزء لا يتجزأ من قدرتنا على الاستجابة للآزمات والنزاعات الدولية. ويتجلى نطاق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وأهميته في أهمية السرد الإقليمي. كما أشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على إحاطته.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بند متكرر في جدول أعمال مجلس الأمن. وقد استمر التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في النمو، على مر السنين، ليشمل طائفة واسعة من المجالات مثل منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وحماية حقوق الإنسان وتنسيق المساعدة الإنسانية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتكتسي مسألة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الأمنية الإقليمية الأوروبية أهمية جديدة اليوم، نظرا لإنشاء وتطور قدرة

بارزون في الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم رؤساء سابقون للمفوضية الأوروبية. ويمكننا أن نرى أن أوروبا اليوم تقطع علاقاتها مع روسيا باسم التضامن الأطلسي وتؤذي نفسها طواعية. ونأمل ألا يصبح ذلك التطور أمرا لا رجعة فيه أو أن يخرج عن نطاق السيطرة.

وقد قال السيد بويريل فونتيليس نفسه عن حق في مقابلة أجريت معه مؤخرا أن الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي سيظلان جارين في قارتهما الأوروبية المشتركة. ولا نريد أن نرى المشاكل تزداد سوءا بالنسبة لجيراننا. ولكن إذا استمر الاتحاد الأوروبي في مساره الحالي المتمثل في أن يصبح على نحو متزايد أداة لسياسات الولايات المتحدة، فإن هذه المشاكل لن تؤثر على شعوبه فحسب، بل على المواطنين الروس كذلك.

وبطبيعة الحال، ليست لنا مصلحة في حدوث مثل هذا السيناريو. ونأمل أن تهدأ نوبة جنون العدا لروسيا عاجلا أم آجلا وألا يُسمح في غضون ذلك للمشروع الأوروبي بالانهيار التام خدمة لمصالح زملائنا الأمريكيين والبريطانيين، بغض النظر عن ادعاءاتهم بعكس ذلك.

وبالنظر إلى العدا الواضح تجاه روسيا من قبل الاتحاد الأوروبي في وضعه الحالي واعتماده على الولايات المتحدة والناو وخضوعه لهما، ليس أمامنا خيار سوى إعادة النظر في نهجنا الأساسي لتطوير العلاقات مع تلك المنظمة. ونحن مضطرون حاليا، على أقل تقدير، لاعتماد نهج حذر إزاء أي مشروع يشارك فيه الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في الأمم المتحدة. وينطبق ذلك أيضا على خطط الاتحاد الأوروبي للتوسع. فضم دول جديدة، بما في ذلك أوكرانيا، لهذا التحالف العدائي تجاه روسيا لم يعد يجسد مصالح روسيا.

وينبغي أن نلاحظ أيضا أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، تراجع الاتحاد الأوروبي بالفعل إلى الظل الجيوسياسي للناو، حيث لم يفقد رؤيته الخاصة بشأن العمليات الدولية فحسب، بل فقد كذلك كل القدرة على الدفاع عن مكانه تحت الشمس وحماية مصالحه الاقتصادية والحضارية والثقافية. وهذا ليس ما تصوره أباه مؤسسون، وهو ليس الكيان الذي ناقشنا معه خططا لإقامة شراكة استراتيجية.

الأوروبي. وعلى الرغم من أننا ندعو إلى بناء أفريقيا قادرة على إيجاد حلول أفريقية للتحديات الأفريقية، فإننا نسلم بأنه لا بد من دعم شركائنا الدوليين لكي يكون عملنا أكثر فعالية.

ومما يزيد من الطابع الملح لذلك الشكل من أشكال التعاون أنه في ظل بيئة أمنية تتسم بأزمات متعددة الأبعاد وتفاقمها الجائحة غير المسبوقة، يتطلب نطاق الطلبات التي تتلقاها الأمم المتحدة والطابع الإقليمي المتزايد للأزمات من الأمم المتحدة التعامل مع الحقائق على أرض الواقع بمزيد من الفعالية حتى تكون إجراءاتها أكثر فعالية. وغني عن القول إن مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية إلى جانب الأمم المتحدة تجعل عمليات تحقيق الاستقرار أكثر فعالية وتمكن من فهم أفضل للتهديدات المستمرة. ولئن كان صحيحاً أن الأمم المتحدة عملت جاهدة في السنوات الأخيرة على المشاركة في الشراكات الإقليمية ودون الإقليمية، فإن عدداً لا يحصى من الأزمات، بما فيها الأزمات الناشئة، فضلاً عن طابعها المتزايد التعقيد، يجبرنا على بذل المزيد من الجهد. وأود أن أدلي ببعض التعليقات بشأن إقامة شراكة أكثر إنتاجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. أولاً، ينبغي أن تستند الشراكات إلى التكامل والميزة التنافسية. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، علاوة على ميزة المعرفة المتعمقة بمناطقها، قادرة على التعبئة والنشر بسرعة في الميدان من خلال الآليات الإقليمية. ويتطلب ذلك دعماً مالياً ولوجستياً وتقنياً مستقراً ويمكن التنبؤ به، إلى جانب تعزيز بناء القدرات.

ثانياً، لكي يكون التعاون فعالاً، يجب أن تدعمه أفضل النظم الممكنة للتنسيق والاتصالات. فالإرهاب والجريمة عبر الوطنية والأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية كلها تحديات معقدة ومتشابكة تتطلب مشاركة العديد من أصحاب المصلحة وبالتالي التبادل المنتظم والسريع للمعلومات.

ثالثاً، من الحيوي إنشاء آليات متسقة لإدارة الأزمات وحل النزاعات، ويجب تحديد مهام ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة بوضوح. ويمكن ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من وضع سياسات يمكن أن توفر استجابة فعالة لحالات الأزمات.

الاتحاد الأوروبي على العمل المدني والعسكري، الأمر الذي يقودنا إلى التفكير بصورة مجدية قبل كل شيء في تقاسم المهام على الصعيد الدولي وأهمية ذلك فيما يتعلق بإدارة الأزمات.

وتتجلى الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بصورة مثالية في أفريقيا، بما في ذلك منطقة الساحل ومنطقة بحيرة تشاد والقرن الأفريقي، حيث يعمل الكيانان جنباً إلى جنب للإسهام في تطوير شبكة من المنظمات المتعددة الأطراف في عدة بلدان ومناطق والتي تعمل معاً من أجل السلام والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بحالات محفوفة بالمخاطر وبأزمات.

وفي القارة الأفريقية، تشكل الانتهاكات المتكررة من قبل الجماعات المتطرفة، مثل بوكو حرام والقوات الديمقراطية المتحالفة وحركة الشباب، التي تدعي انتماءها إلى داعش، سبباً للخوف من تأثير العدوى في أنحاء القارة بأكملها. ومن الواضح أن التهديد الأمني الناتج عن ذلك يقوض إلى حد كبير أسس القيم المشتركة للحرية والكرامة والديمقراطية في القارة من خلال تعريض شعوبها، التي لا تزال تعاني من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا، للخطر.

وقد حدثت ضخامة تلك التهديدات والتحديات بالاتحاد الأفريقي إلى اعتماد استراتيجيته للسلام والتنمية على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣، مدعومة بمنظومة السلم والأمن الأفريقية وهيكل الحوكمة في أفريقيا ومبادرة إسكات البنادق. وتجمع تلك المبادرات الجريئة بين جهود التمويل القوية والإجراءات اللوجستية والتأزرية التي تعطي الأولوية للتعاون الثلاثي بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، استناداً إلى مصالحهم المشتركة ذات الصلة.

ولذلك، فإننا نؤيد الحاجة للدعوة إلى تعزيز التعاون الثنائي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن التعاون الثلاثي الأوسع نطاقاً بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، بغية زيادة التنسيق بين الأطراف الثلاثة بشأن الشواغل الشاملة للسلام والأمن.

كذلك ندعو إلى تعزيز الحوار بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولجنة الشؤون السياسية وشؤون الأمن في الاتحاد

الأوروبي بوصفه عضوا في المجموعة الرباعية في عملية السلام في الشرق الأوسط، ودوره في خطة العمل الشاملة المشتركة. كما نما دور الاتحاد الأوروبي في أفريقيا، إلى جانب دور الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. وقد أسهمت جهوده التكميلية في حل النزاعات والتصدي للتحديات الأمنية، بما في ذلك الإرهاب، إسهاما إيجابيا في جهود الأمم المتحدة في أفريقيا. كما يدعم الاتحاد الأوروبي أيضا المبادرات الثنائية والإقليمية. وينبغي له أن يواصل زيادة الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات المتصلة بالأمن في أفريقيا، في حين ينبغي للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي أن تركز على إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

ولا يزال العالم يواجه تحديات السلام والأمن، التي تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والأزمة الأوكرانية وما يترتب عليها من تحديات للأمن الغذائي وأمن الطاقة. وهذا له تأثير غير متناسب على بلدان الجنوب. ونحن بحاجة إلى تعزيز الشراكات وتعزيز الروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تمشيا مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي أن نسعى إلى مزيد من التعاون والتضامن الدوليين للتغلب على تحدياتنا المشتركة. وتضطلع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، بدور حاسم في التصدي للتحديات التي تواجه البيئة الأمنية من خلال تعزيز الحوار بين الأطراف وردع التأثير الخارجي. وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية.

لقد فتح الاتحاد الأوروبي آفاقا جديدة في تطوير أدوات فعالة لإدارة الأزمات. ونعتقد أن للاتحاد الأوروبي دورا هاما في التصدي للتحديات العالمية، وأن الأمم المتحدة تشكل محورا للجهود المتعددة الأطراف. وينبغي للآليات المتعددة الأطراف أن تعمل مع المنظمات الإقليمية لضمان التوصل بسرعة إلى حلول منصفة.

وما فتئت الهند تدعو إلى أهمية إصلاح تعددية الأطراف. وما فتئت ندعو باستمرار إلى إجراء إصلاح هادف وشامل للهيكل العالمي المتعدد الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن. ونظرا للدور الهام الذي

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أدعو إلى تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الشراكات الإقليمية. وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لتلك الشراكات في تقديم الدعم للأمم المتحدة في إحدى مهامها الرئيسية، ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين. ويجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تخلق تآزرا في أعمالها، الأمر الذي سيكون خطوة حاسمة نحو الوفاء بالتزاماتنا الدولية وإظهار رغبتنا المشتركة في تحسين أمننا الجماعي بشكل كبير، وخاصة من خلال منع نشوب النزاعات وبناء السلام وجهود حفظ السلام.

السيد راغوثاهالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، سعادة السيد جوسيب بوريل، على إحاطته المفصلة. إن أهداف الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لها أصل مشترك، مع مبادئ وقيم دافعة متشابهة. وفي السياق العالمي اليوم، يتسم التآزر في الإجراءات بين المنظمين بأهمية للتصدي لتحديات السلام والأمن العالميين، فضلا عن النهوض بجهود التنمية. ولذلك، فإن الإحاطة اليوم تأتي في الوقت المناسب تماما، ونرحب بها.

وقد أثبت الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا أنه قادر على لعب دور قيادي في معالجة القضايا العالمية. وإن الإنجازات الإنمائية التي حققها أعضاؤه، ومناصرتة الدائمة للقيم الديمقراطية والنظام الدولي القائم على القواعد، جعلت منه صوتا هائلا في الساحة المتعددة الأطراف. وتتعكس أهميته أيضا في التعاون النشط بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي البلقان، كان الاتحاد الأوروبي في طليعة جهود تعزيز المصالحة والحرية والرخاء الاقتصادي والسلام. وفي عدد من المناسبات، جمع الاتحاد الأوروبي بين أصحاب المصلحة المهمين في حالات النزاع من خلال دعمه القوي لمؤتمرات المانحين وصياغته ودعمه لخطة السلام من خلال وجود بعثات حفظ السلام. وتؤيد الهند جميع الجهود، بما فيها جهود الاتحاد الأوروبي، في تعزيز الحوار والحلول التوفيقية في تنفيذ اتفاق دابتون. ونلاحظ أهمية الاتحاد

وتتبعكس شراكة الهند مع الاتحاد الأوروبي في التعاون الهادف إلى معالجة القضايا العالمية الراهنة، مثل كوفيد-19 وتغير المناخ والإرهاب، فضلا عن تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف. وعلى الصعيد الثنائي، يتجلى ذلك من خلال المشاركة السياسية المتنامية. وينعكس ذلك أيضا في بدء المفاوضات بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار وشراكة ثنائية في مجال الاتصال الإلكتروني. كما شهدت شركتنا الاستراتيجية انتعاشا في الآونة الأخيرة، بما في ذلك من خلال إجراء أول مناورات بحرية مشتركة على الإطلاق في حزيران/يونيه 2021، فضلا عن أول مشاورات أمنية ودفاعية على الإطلاق وتعاون أوثق في مجال الأمن البحري. كما أنشأنا مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الهند والاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل من هذا العام للعمل على الجيل التالي من التقنيات الحيوية وتطوير معايير لها.

وترحب الهند باستراتيجية الاتحاد الأوروبي التي أعلن عنها مؤخرا للتعاون في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ونتطلع إلى مزيد من التعاون لكفالة جعل المنطقة حرة ومفتوحة وشاملة للجميع وقائمة على القواعد، استنادا إلى احترام القانون الدولي والسلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها. وأطلقنا أيضا شراكة في مجال الاتصال لتعزيزه وفقا للأعراف والقواعد القانونية الدولية واحترام الالتزامات الدولية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام الهند بإقامة شراكة دائمة ومتبادلة المنفعة مع الاتحاد الأوروبي.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

في البداية، أود أن أشكركم، معالي الوزيرة جاتشكا، على حضوركم هنا اليوم وعلى ترؤسكم هذه الجلسة المهمة. وأود أيضا أن أشكر الممثل السامي بوريل فوننتيليس على إحاطته الشاملة.

ومن خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، كان للاتحاد الأوروبي دور فعال في إحلال السلام والاستقرار في القارة الأوروبية. وعلى مر السنين، نما الاتحاد الأوروبي من ناشط إقليمي إلى ناشط عالمي، واليوم غالبا ما تعزز مبادراته في جميع أنحاء العالم جهود الأمم المتحدة ومجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

يلعبه الاتحاد الأوروبي في إصلاح نظام متعدد الأطراف محوره الأمم المتحدة، فمن الطبيعي أن نتوقع من الاتحاد الأوروبي أن يدعم جهود الإصلاح الجارية. وينبغي له أن يفعل أكثر من ذلك بكثير للمضي قدما بجدول أعمال الإصلاح.

ولم يؤثر النزاع في أوكرانيا على الاتحاد الأوروبي فحسب، بل على العالم بأسره. ونؤيد جميع الجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع، بما في ذلك استئناف المحادثات بين أوكرانيا والاتحاد الروسي. وإن للنزاع أثرا مزعزا للاستقرار، ذا تداعيات إقليمية وعالمية أوسع نطاقا. وارتفاع أسعار النفط ونقص الحبوب الغذائية والأسمدة لهما تأثير غير متناسب على بلدان الجنوب. ويمكن للاتحاد الأوروبي، بل وينبغي له، أن يؤدي دورا رائدا في التخفيف من الأثر السلبي للأزمة في أوكرانيا على الحياة اليومية للأشخاص الذين يعيشون في البلدان الضعيفة.

وللإتحاد الأوروبي دور هام في كفاحنا المستمر ضد الإرهاب وغيره من التحديات الجديدة والناشئة. والهند، بوصفها رئيسة لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، تود أن يكثف الاتحاد الأوروبي جهوده لجعل كفاحنا ضد الإرهاب كفاحا جماعيا مع عدم التسامح مطلقا، دون ازدواجية الكلام من أي نوع. ونلاحظ المساهمة المالية الكبيرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام وتبرعاتها لبرامج الأمم المتحدة. وكانت مساهمة الاتحاد الأوروبي في تقدم الخطاب العالمي بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة جديرة بالملاحظة. ونحن بحاجة إلى إيجاد نهج متوازن لمواصلة مواجهة تلك التحديات دون إثقال كاهل البلدان النامية.

وتسترشد الشراكة الاستراتيجية بين الهند والاتحاد الأوروبي بمصالحنا وقيمنا المشتركة المتمثلة في الديمقراطية والتعددية والحرية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ونتشاطر منظورا مشتركا بشأن العديد من القضايا الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الالتزام المشترك بتعزيز نظام دولي قائم على القواعد يقوم على تعددية الأطراف الفعالة بعد إصلاحها. وإن للهند والاتحاد الأوروبي مصلحة مشتركة في ضمان الأمن والازدهار والتنمية المستدامة في عالم متعدد الأقطاب.

في ذلك الاتحاد الأوروبي، مضاعفة الجهود لكفالة تحقيق الإنصاف في إتاحة اللقاحات في جميع أنحاء العالم.

وأخيراً، بالإضافة إلى أهمية تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، نغتنم هذه الفرصة لنسلط الضوء على قيمة تعزيز التعاون فيما بين المنظمات الإقليمية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعند النظر في المشاركة في مناطق أخرى، نشدد على أهمية كفالة قيام الجهات الفاعلة الإقليمية بدور نشط وقيادي في أي جهود تبذل في مجال الدبلوماسية متعددة الأطراف. وهذا أمر أساسي لإيجاد حلول مستدامة للتحديات الإقليمية والدولية.

وفي الختام، تتطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استمرار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وكل ذلك بهدف كفالة صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سعادة السيد جوزيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطته بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على صون السلم والأمن الدوليين.

وتقدر البرازيل التزام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالعمل مع الأمم المتحدة، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في مختلف الحالات للمساعدة في تعزيز الاستقرار والسلام والأمن في مناطق العالم المختلفة.

وفي المجمل، أطلق الاتحاد الأوروبي ٣٧ بعثة مشتركة لسياسة الأمن والدفاع منذ عام ٢٠٠٣. وتوجد حالياً ١١ بعثة مدنية جارية وسبع بعثات/عمليات عسكرية عاملة في جميع أنحاء أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

والإتحاد الأوروبي، بوصفه طرفاً فاعلاً على الساحة الدولية لميزاته، اضطلع أيضاً بدور مهم جداً في جداول الأعمال الأوروبية الخاصة بكل بلد. وينبغي الاعتراف بتلك الإسهامات.

وخارج حدود الاتحاد الأوروبي، نعترف بإسهامه في السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأوسع نطاقاً. والجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين كوسوفو وصربيا، فضلاً عن دوره في تنفيذ اتفاق دايتون في البوسنة والهرسك من خلال عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، أمثلة على الكيفية التي يساعد بها الاتحاد الأوروبي على تخفيف حدة التوترات في غرب البلقان.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يظهر قدرته كطرف فاعل إنساني رئيسي، وقد شهدنا مرة أخرى استجابته للأزمة الإنسانية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا. ومع نزوح أكثر من ربع سكان أوكرانيا وتسجيل ما يقرب من ٥ ملايين لاجئ أوكراني في جميع أنحاء أوروبا، تشدد الإمارات العربية المتحدة بعمل الاتحاد الأوروبي في مساعدة البلدان التي تستضيف أولئك الذين يفرون من ديارهم بحثاً عن الأمان. وفي غضون ذلك، شكل دعم الاتحاد الأوروبي للمنظمات الإنسانية في أوكرانيا وللمدنيين المحتاجين بأكثر من ٣٧٣ مليون يورو من المساعدات شريان حياة حاسم لهؤلاء المدنيين.

ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضاً تقديم الإسهامات المهمة استجابة لانعدام الأمن الغذائي وفي معالجة مسائل الصحة العامة العالمية. ويشمل ذلك دعم الاتحاد الأوروبي لبرنامج الأغذية العالمي ودعمه المالي لبرنامج المساعدة النقدية التابع للبرنامج الأغذية العالمي. وتلك الشراكة لا تقل أهمية عن أي وقت مضى حيث تواجه البلدان النامية ضغوطاً جديدة بسبب الزيادات في أسعار المواد الغذائية الأساسية، مما يعرض الناس الذين يعيشون في أوضاع هشّة أصلاً لخطر أكبر.

وفي سياق دعم الاتحاد الأوروبي في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، نرحب بتبرعه بأكثر من ٤٠٠ مليون جرعة من اللقاح المضاد للمرض من خلال مرفق إتاحة اللقاحات على الصعيد العالمي (COVAX) كجزء من عمليات تسليم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لأكثر من ١,٤ مليار جرعة في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن هذه إسهامات مهمة، فإننا نذكر باستمرار بأن جائحة كوفيد-١٩ لم تنته بعد، وأنه يجب على المانحين الرئيسيين، بما

ما فتئت المنظمات الإقليمية، على النحو الذي يسترشد به الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تؤدي دورا متزايد الأهمية في الهيكل الأمني العالمي. إن التحديات العالمية التي نواجهها في السلم والأمن الدوليين متنوعة ومتعددة الأبعاد ومترابطة ولا تزال تقوض الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع ما يترتب على ذلك من آثار كارثية على حياة الناس وسبل عيشهم.

لا تزال التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان - خاصة تلك التي تسببها الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب - ذات طابع عابر للحدود الوطنية إلى حد كبير وتقضي اتخاذ إجراءات تعاونية لتحقيق النتائج المرجوة.

وأصبحت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تدريجيا مؤسسات لا غنى عنها وتؤدي دورا حاسما في مواجهة تلك التحديات المعاصرة بتعزيز الحكومة العالمية وتكثيف جهود المجتمع الدولي الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

يعزز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كلتا المنطقتين ويسمح باتباع نهج أكثر تنسيقا لمعالجة المسائل الرئيسية التي تؤثر على أوروبا وجيرانها، فضلا عن المجتمع الدولي. وقد تجلى ذلك خلال الاجتماع غير الرسمي بين أعضاء مجلس الأمن واللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي المعقود في ٤ أيار/مايو.

تقدر كينيا الاستثمار الفعال للاتحاد الأوروبي في الشراكات المتعددة الأطراف الرامية للتصدي للتهديدات المعاصرة للسلم والأمن الدوليين. والواقع أن الشراكة التاريخية الفعالة للاتحاد الأوروبي مع الاتحاد الأفريقي ومنظماته دون الإقليمية لا تقدر بثمن في دعم تطوير وتنفيذ منظومة السلم والأمن الأفريقية.

ونرحب بنتائج مؤتمر القمة السادس بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي المعقود في شباط/فبراير الذي التزم برؤية مشتركة لإقامة شراكة متجددة لبناء مستقبل مشترك باعتبارهما أقرب الشركاء والجيران. ويستند ذلك إلى الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب مذكرة

ويلاحظ أيضا التزام الاتحاد الأوروبي تجاه غرب البلقان، ولا سيما في تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا. ولا يزال حوار بروكسل، الذي بدأ عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤، يسعى إلى تحقيق تطبيع شامل للعلاقات - وهو هدف بالغ الأهمية لكفالة استقرار المنطقة بأسرها. علاوة على ذلك، فإن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تسهم أيضا في تحقيق الاستقرار في ذلك الإقليم.

وفي البوسنة والهرسك، أطلق الاتحاد الأوروبي عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي عقب قرار منظمة حلف شمال الأطلسي تسليم بعثته لحفظ السلام في البلد في عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، ووفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، نشر الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية قوية لكفالة الامتثال لاتفاق دايتون والإسهام في الأمن في البوسنة والهرسك. وكما شهدنا في الجلسات السابقة للمجلس، تستحق البعثة دعمنا المستمر، لأن أهدافها بعيدة كل البعد عن التحقيق.

ونود أن نشير إلى قرار مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، الذي اتخذ في آذار/مارس من العام الماضي، بإنشاء مرفق السلام الأوروبي كأداة لتمويل الإجراءات التنفيذية في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

ونعتقد أن بعثات الاتحاد الأوروبي ينبغي أن تكون دائما متسقة مع الولايات التي حددها مجلس الأمن، وأن تتصرف وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نحث الاتحاد الأوروبي على أن ينظر مقدما في العواقب المحتملة غير المقصودة على العالم، ولا سيما البلدان النامية، المترتبة على اعتماد تدابير انفرادية، مثل الجزاءات الانفرادية. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تطوير أوجه التآزر وتعزيز تعددية الأطراف. وسيظل العالم يستفيد كثيرا من هذا التعاون.

السيدة تورويتش (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بسعادة السيد جوزيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وأن أشكره على إحاطته.

في الختام، نؤكد مجدداً أنه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يستفيدا بطريقة فعالة من الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وأن يدعمها إلى أقصى حد. ولكن ينبغي أن يظل مبدأ الملكية الوطنية وإعطاء الأولوية للقيادة الإقليمية الركيزة التوجيهية في استجابتنا الجماعية لصون السلم والأمن الدوليين.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى الممثل السامي على إحاطته والتمنيات له بالشفاء العاجل والعودة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي.

وكما قال العديد من الزملاء، كانت هذه من أكثر السنوات تحدياً لأوروبا منذ الحرب العالمية الثانية حيث تسبب غزو روسيا غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا في موت الأشخاص والدمار وأجبر ملايين اللاجئين على النزوح إلى الدول المجاورة.

لقد كان عامنا اتسم بالتحديات للمجتمع الدولي حيث أدت الإجراءات التي اتخذتها روسيا وغيرها من النزاعات إلى تفاقم المشاكل القائمة في عالم دمرته جائحة مرض فيروس كورونا وتغير المناخ، بل اتسم بالتحديات أيضاً للأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف والمعايير الدولية القائمة على القواعد التي نقدرها.

لذلك نرحب بالدور الإيجابي الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية الأخرى في تعزيز الدبلوماسية وتعددية الأطراف ودعم مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

أولاً، نرحب بالدعم المذهل للأوكرانيين والمساعدة المقدمة إلى أوكرانيا للدفاع عن نفسها والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. تؤيد المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي المتطلع إلى الخارج وتقدر تعاوننا في التصدي لهذا الانتهاك الأخير لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ويشمل ذلك التنسيق فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى الحد من قدرة روسيا على تمويل وشن حربها فضلاً عن التنسيق مع الفريق الاستشاري المعني بالجرائم الفظيعة في أوكرانيا لدعم المدعي العام الأوكراني.

التفاهم لعام ٢٠١٨ بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن السلام والأمن والحوكمة الرامية إلى التصدي لعدم الاستقرار والتطرف العنيف والإرهاب ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات فضلاً عن التصدي لدورة النزاع برمتها باتباع نهج متكامل.

في ذلك الصدد، ترحب كينيا بتعزيز التعاون وزيادة نطاقه بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في البحث عن السلام والاستقرار المستدامين لحالات النزاع في أفريقيا. ونعرب عن تقديرنا للدعم اللوجستي والتقني والمالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي منذ أمد بعيد لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا. وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الاستعراض الاستراتيجي الأخير وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. وكانت تلك الجهود التعاونية مفيدة أيضاً في تيسير مختلف مبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بما في ذلك عملية السلام في جنوب السودان.

كما أن التعاون المنظم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي أمر بالغ الأهمية لتعزيز أوجه التآزر ووحدة الهدف وتعزيز جهود السلام والتنمية التي تبذلها المنظمات الثلاث في القارة. وينبغي لتلك الجهود أن تدعم الوفاء بالتزام الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بالتعاون المتجدد والمعزز لأجل صون السلم والأمن بعدة سبل.

ويتمثل السبيل الأول في دعم التدريب وبناء القدرات والمعدات على نحو كاف لتعزيز وتوسيع نطاق عمليات السلام المستقلة لقوات الدفاع والأمن الأفريقية، بما في ذلك من خلال بعثات الاتحاد الأوروبي وتدابير المساعدة فضلاً عن دعم بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون.

ويتمثل السبيل الثاني في مواصلة تقديم الدعم لعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا، علاوة على المناقشات الجارية بشأن استخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة في العمليات التي يأذن بها مجلس الأمن.

ويتمثل السبيل الثالث في إعادة التركيز على جهود الوقاية وبناء السلام بدعم التدابير الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التنمية والتمكين الاقتصادي.

وقد أحطت علما بملاحظات العديد من السفراء، ولا سيما سفراء غابون وغانا وكينيا، الذين تكلموا عن الدور الهام للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للتحديات العالمية.

وأتفق مع السفير الصيني على أننا لا نريد أن نرى العالم منظما في كتل متعارضة، لن تؤدي إلا إلى مزيد من انعدام الأمن. ونحن على وعي بالشواغل الأمنية لبلداننا ومستعدون للدخول في مناقشات ومفاوضات لإعادة بناء الأمن الأوروبي بمجرد أن تتخلى روسيا عن غزوها لأوكرانيا وتعيد إرساء سلامتها الإقليمية.

وأرحب أيضا بتعليقات السفير الهندي على استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي نتطلع على أساسها إلى تعزيز شراكتنا الاستراتيجية ليس مع الهند فحسب، بل أيضا مع المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بالموضوع الرئيسي للمناقشة اليوم - الحالة في أوكرانيا ودور الاتحاد الأوروبي - لم أكن أتوقع بالتأكيد أن أتفق مع السفير الروسي. وأشكره على إلقاء محاضرة موجهة لي عن تفسير الدور التاريخي للاتحاد الأوروبي وكيف تصوره الآباء المؤسسون. بيد أنني أعتقد أن لدي تفسيراً أفضل لتاريخي.

ولا أعتقد أننا نبتعد عن آفاق السلام، جوهر الاتحاد الأوروبي. فما زلنا اتحادا يريد أن ينخرط في السلام. لسنا اتحادا عسكريا، ولكننا بالتأكيد لا نستطيع أن نبقي غير مباليين بما يحدث في جوارنا - العدوان الذي يعاني منه أحد أهم شركائنا، أوكرانيا.

وفي رأيي، هناك شيء هام ينبغي أن نركز اهتمامنا عليه. يمكننا مناقشة أسباب الحرب إلى ما لا نهاية، وبالتأكيد لن نتفق. ولكن هناك شيء واحد واضح: هناك قوات روسية في أوكرانيا، ولكن لا توجد قوات أوكرانية في روسيا. ومن الواضح من هو المعتدي.

قد لا نتفق على ذلك، ولكن ينبغي لنا أن نركز جهودنا ونحاول تجنب المرحلة التالية من هذه المسألة، التي ستكون موجة هائلة من الجوع في جميع أنحاء العالم إذا استمرت روسيا في منع تصدير القمح

ونعمل معا أيضا بشكل وثيق في التصدي لمسائل الأمن الغذائي العالمي. وأود أن أؤكد، على وجه الخصوص، عبارات الممثل السامي التي تدحض المعلومات المضللة بشأن الجزاءات.

ثانيا، نرحب بإسهام الاتحاد الأوروبي الهام في عمل المجلس. ويشمل ذلك جهود الاتحاد الأوروبي لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة وتجديد شراكتها مع الاتحاد الأفريقي ومساهمته في عمليات الأمم المتحدة للسلام وبناء السلام، بما في ذلك مساهمته في الصومال على سبيل المثال.

وفي أوروبا، نؤيد بقوة جهود الاتحاد الأوروبي في غرب البلقان حيث نسوق لدعم المنطقة لكفالة إحراز تقدم في الحوار بين صربيا وكوسوفو الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونواصل العمل لتجديد ولاية عملية أثينا التي يقودها الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام في تشرين الثاني/نوفمبر.

أخيرا، نرحب بعمل الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتحديات العالمية المنظمة. وبعد سبعة أشهر من عقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يواصل الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة التنسيق فيما بينهما لمواكبة وتيرة الانتقال إلى انعدام آثار تغير المناخ والصمود في مواجهتها. وفي وقت يتسم بعدم الاستقرار العالمي بسبب تزايد تحديات التضخم والديون وانعدام الأمن الغذائي، نقف صفا واحدا في تصميمنا على تنفيذ ميثاق غلاسكو للمناخ وضمان الإرث الناجح لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل السامي بوريل فونتيليس للرد على التعليقات أو الأسئلة المطروحة.

السيد بوريل فونتيليس (تكلم بالإنكليزية): لا يسعني أن أذع الجلسة تنتهي دون أن أشكر العديد من أعضاء مجلس الأمن على مشاركتهم وإشادتهم بإسهامات الاتحاد الأوروبي في السلم والأمن العالميين، فضلا عن دعمهم لمواصلة تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ومن مسؤوليتنا المشتركة جميعا أن نتجنب حالة مأساوية في الأسابيع المقبلة، تؤدي إلى حرمان ملايين الأشخاص من المواد الغذائية الأساسية، وهو ما يمكن أن يحدث فعلا. وتعمل الأمم المتحدة جاهدة لتجنب تلك الحالة، وندعم المنظمة لتحقيق تلك الغاية. وأرجو من جميع أعضاء المجلس أن يسهموا في ذلك الجهد. يمكن للبعض اتخاذ إجراءات، في حين يمكن للآخرين الضغط على الجهات الفاعلة المعنية. إننا جميعا نتقاسم مسؤولية تجنب ما قد يحدث إذا استمرت الأمور على ما هي عليه. وأعتقد أن ذلك يشكل تحذيرا هاما جدا يبرر عقد هذه الجلسة.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي بوريل فونتيليس على التوضيحات التي قدمها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥

من أوكرانيا. ومن المؤكد أن الاتحاد الأوروبي ليس هو الذي يعرقل تلك الصادرات. نحن بالتأكيد لا نقصف مرافق تخزين القمح. ولذلك، أغتتم هذه الفرصة لأدعو الجميع هنا، ولا سيما الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، إلى بذل كل ما في وسعها لتجنب الحالة المأساوية التي يمكن أن تتسبب في معاناة الملايين من الناس من موجة هائلة من الجوع في الأشهر المقبلة.

ومن جانبنا، سنفعل كل ما في وسعنا من أجل أن نوضح للجهات الفاعلة الاقتصادية أنه لا يوجد شيء في جزاءاتنا يمنع تصدير القمح والأسمدة من روسيا. ويجب تصحيح أي نوع من الإفراط في التفسير أو تجنب السوق، وسنبذل قصارى جهدنا لتبديد أي نوع من سوء التفسير. وحبذا لو يفعل الآخرون الشيء نفسه ويتجنبوا نشر معلومات مضللة حول هذه المسألة.